المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2018

كانون ثاني 2018

دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2018
الرقم : م أ /100/1- الموافق : 2018/1/17
رقم الإيداع : 2018/1/276

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية، من خلال إعداد موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد جداول تشكيلات الوظائف ومتابعة وتقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة

قيمنا الجوهرية

الشفافية
النزاهة
العدالة
التشاركية
تحمل المسؤولية
إتقان العمل

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات	6
تقديم	8
ما هي الموازنة	9
• آلية ومراحل اعداد الموازنة	9
• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	11
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:	12
• في قطاع التعليم	12
• في قطاع الصحة	13
• في مجال المياه والصرف الصحي	14
• في مجال الطرق	15
• في قطاع الطاقة	16
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2017	18
قانون الموازنة العامة لعام 2018:	25
• توجهات وفرضيات الموازنة	25
• التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام 2018-2020	30
• أهم المستجدات في موازنة عام 2018	31
• من أين تأتي الحكومة بأموالها	33
• على ماذا تنفق الحكومة أموالها	37
قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018	44
• اجمالي الايرادات	44
• اجمالي النفقات	44
• صافي العجز قبل التمويل	45
العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية	46
لماذا تقترض الحكومة	55
تعزيز حقوق الانسان في المملكة	56
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل	58
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	63
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2018 حسب التوزيع القطاعي	64
المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط	75

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين.

الدائرة الحكومية: اي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

المخصصات : الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية.

بلاغ الموازنة العامة : بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيرتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل دائرة

ووحدة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها وجداول تشكيلاتها.

النفقات العامة: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية (السقوف) لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة السنوي.

الايرادات العامة : جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة.

النفقات الرأسمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة او البناء او التطوير او الترميم للأصول التي يكون عمرها الانتاجي المتوقع اكثر من سنة واحدة.

اجمالي الدين العام: يمثل اجمالي الدين الداخلي والرصيد القائم للدين العام الخارجي.

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل الناتج المحلي مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال). والناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

تقديم

يأتي الاصدار الثامن لدليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2018 في ظل البدء بتطبيق نهج اللامركزية الهادف إلى تمكين المواطنين من المشاركة الايجابية في صنع القرار التنموي وذلك من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية والتي ستنعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم وبما يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف مناطق المملكة، الامر الذي يسهم في تعزيز دور المواطن في عملية اتخاذ القرار الحكومي وتوجيه السياسات الحكومية نحو العمل على تعظيم المنافع والخدمات الحكومية المقدمة لهم.

وضمن سعي الدائرة المستمر لتطوير الدليل وتبسيط محتوى مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وتعزيز الشفافية ، قد تم تضمين الدليل ولاول مرة ملخص بأبرز ما تضمنه قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 من حيث ايرادات ونفقات الوحدات الحكومية وصافي العجز قبل التمويل، اضافة الى العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية، كما تم ادراج جدول بإجمالي النفقات الرأسمالية موزعة حسب المحافظات للسنة المالية 2018 وفقاً للسقوف التي تم تحديدها للمحافظات استناداً الى معايير محددة وأسس ومعايير واضحة وشفافة.

ويتضمن الدليل لهذا العام بيانات ومعلومات أبرزها الجدول الزمني لمراحل اعداد الموازنة العامة متضمنة الاجراءات المتعلقة باعداد الموازنات الرأسمالية للمحافظات، وتوجهات الموازنة لعام 2018، والتدابير الحكومية المتخذة في عام 2017 الهادفة الى احتواء عجز الموازنة العامة وتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلاصة الموازنة العامة ومؤشرات الملاءة المالية للسنوات 2016- 2020، والتصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2016-2020، وإجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2018، والخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات2016 – 2020. كما تم إبراز الجهد الذي قامت به الدائرة في مجال تعزيز حقوق الانسان، وأبرز المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط.

مدير عام دائرة الموازنة العامة

د. محمد أحمد الهزايمه

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه **"وفر الموازنة"**. وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه **"عجز الموازنة"**، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

آلية ومراحل اعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة والمتابعة والتقييم.

وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية للمحافظات لغايات إعداد مشاريع موازناتها بهدف تقليص الفجوة لاكبر قدر ممكن بين السقوف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبين طلباتها.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.

- دراسة ومراجعة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات من قبل دائرة الموازنة العامة وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات.
- تحديد سقوف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية متضمنة سقوف المحافظات.
- مراجعة نماذج الموازنة وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا به سقوف الموازنة ونماذج الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة .
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مرفقا به نماذج الموازنة، وسقوف موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما فيها سقوف موازنات المحافظات.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ دولة رئيس الوزراء والتأكد من وجود مشاريع موازنات المحافظات ضمن موازنات الوزارات والدوائر الحكومية كما وردت من المحافظات.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على النظام المحوسب في الدائرة وسحب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه.
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل مجلس الوزراء .
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة للسير بإجراءات اقرارهما وحسب المراحل الدستورية.

وتجدر الاشارة الى انه طرأ العديد من التطورات على الجدول الزمني لإعداد الموازنة العامة الذي يمكن ايجازه على النحو التالي:

الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف أيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط . وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنات المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشتمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتهما واجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتهما واقرارهما بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وإقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما.	مجلس الأمة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق عدداً من الانجازات الهامة خلال عام 2017 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي قطاع التعليم: قامت وزارة التربية والتعليم بتحقيق عدداً من الانجازات خلال العام 2017. فقد تم استلام 24 روضة جديدة تحتوي 59 غرفة، وصيانة وتأثيث 10 شعب قائمة بدعم من مؤسسة ورلد فيجن، اضافة الى صيانة 50 شعبة روضة من قبل منظمة اليونيسف. كما تم تعيين 124 معلمة لمرحلة رياض الأطفال وتدريب 400 معلمة لمرحلة رياض الأطفال الحكومية. كما تم استلام 33 مدرسة جديدة و23 إضافة جديدة تحتوي 135 غرفة للتعليم الاساسي والثانوي.
وفي مجال تحسين جودة البيانات واستخدامها للمساهمة في المساءلة وتحسين عملية التطوير، فقد تم إطلاق نظام إدارة المعلومات التربوية وإدخال البيانات الأساسية للمعلمين وربط النظام مع بيانات الأحوال المدنية وتفعيل المنظومة مع الجهات المعنية. وفي مجال التعليم المهني، فقد تم إعادة هيكلة التخصصات المهنية بما يتواءم مع حاجات سوق العمل وتقليص تخصصات التعليم الصناعي من 25 تخصص الى 10 تخصصات. وعلى صعيد المناهج الدراسية، فقد تم تطوير مناهج وكتب مدرسية مدمج فيها مفاهيم تحث على العمل والعمل المهني والريادة.

ولاجل تحديث وموائمة امتحان التوجيهي والتقييمات الرئيسية الأخرى، فقد قرر مجلس التربية والتعليم السماح لطلبة الثانوية العامة التقدم للامتحان بعدد مفتوح من الدورات دون أن يستنفذوا حقهم، بحيث يستطيع الطالب التقدم لأي مبحث مطروح في برنامج امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لأي دورة امتحانية تعقدها الوزارة ولأي فرع من فروع التعليم المطروحة من قبلها وذلك ابتداءً من الدورة الشتوية للعام الدراسي 2018/2017. كما تم تعديل التشريعات والتعليمات الناظمة لامتحان الثانوية العامة، وتشكيل لجنة من الوزارة والمختصين ذوي الخبرة والكفاءة من لجنتي التربية والتعليم في مجلسي الأعيان والنواب ونقابة المعلمين وأساتذة الجامعات والميدان التربوي، لتقديم ورقة عمل متكاملة تتضمن كافة المجالات المتعلقة بتطوير امتحان الثانوية العامة ومحتواه وآلية تطبيقه من حيث عدد المواد

التي سيتقدم فيها الطلبة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. كما قرر مجلس التربية والتعليم تطبيق مجموع علامات التوجيهي من 1400 علامة بدلاً من المعدّل العام بدءاً من العام الدراسي المقبل 2018/2017، وتطبيق الاختبار الوطني على جميع طلبة الصف العاشر الأساسي في المملكة على المباحث الأربعة الأساسية (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم). وبالصورة الإلكترونية على عينة تشكل ما نسبته 10% من طلبة المملكة.

مدرسة رفيدة الاسلمية / اربد

وفي قطاع الصحة: فقد تم توسعة وتجهيز وتشغيل عدد من المستشفيات وذلك من خلال انشاء مباني جديدة وتأثيثها وتجهيزها بأحدث الأجهزة الطبية بهدف تحسين جودة وسلامة الخدمات وهي : مستشفى الكرك ومستشفى جرش ومستشفى معان ومستشفى أبو عبيدة ، ومستشفى الأمير فيصل ومستشفى الشونة الجنوبية ومستشفى الأميرة رحمة إضافة إلى تحديث وتجهيز وتشغيل اقسام الاسعاف والطوارئ في خمسة من مستشفيات الوزارة (مستشفى الكرك ومستشفى الشونة الجنوبية ومستشفى جرش ومستشفى معان ومستشفى الإيمان/ معدي)، كما تم إنشاء وتوسعة ثلاثين مركزاً صحياً في جميع المحافظات، وما زال العمل جارياً في إنشاء وتوسعة عدد من المستشفيات كإنشاء مستشفى السلط الجديد وتوسعة مستشفى الأيمان عجلون وتوسعة مستشفى النديم/ محافظة مأدبا وتوسعة مستشفى غور الصافي/ محافظة الكرك وإنشاء مستشفى الأميرة بسمة الجديد في محافظة إربد، والعمل جار أيضاً على إنشاء وتوسعة العديد من المراكز الصحية في جميع المحافظات، كما بدأ تنفيذ

مستشفى الطفيلة من خلال إطار الشراكة مع القطاع الخاص. وتجدر الاشارة الى انه تم شمول المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن الستين عاماً في مظلة التأمين الصحي الحكومي كخطوة اضافية على طريق الوصول الى التأمين الصحي الشامل، علماً بان الحكومة سبق وقامت بشمول كل مواطن يقل دخله عن 300 دينار شهرياً ضمن مظلة التأمين الصحي، اضافة الى شمول المواطنين الذين تزيد اعمارهم عن السبعين عاما في التأمين الصحي.

مستشفى الاميرة رحمة / عجلون

وفي مجال المياه والصرف الصحي: فقد تم البدء بتنفيذ حزمة من المشاريع المائية الاستراتيجية ضمن خطط وزارة المياه والري خلال النصف الثاني من العام 2017 بقيمة زادت على 700 مليون دينار اردني لتزويد المواطن بكميات مياه كافية وبنوعية تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة ذات الوفرة مائيا وماليا. وجاءت هذه المشاريع في سياق تنفيذ الوزارة للخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه حتى العام 2025 حيث ستشرع بتنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي لقطاع المياه 2018-2022 وتستكمل العمل في تنفيذ برنامج تنمية المحافظات حيث تم احالة عدد من المشاريع بقيمة 7 ملايين و 805 الف دينار.

وتواصل الوزارة تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية الهادفة الى تأمين كميات مياه اضافية ومنها مشروع الخط الناقل الوطني للمياه ضمن استراتيجية التزويد المائي لمحافظات الشمال حتى العام 2028، وتم الانتهاء من تنفيذ مشروع ابار العاقب المراحل الاولى والثانية والثالثة، والعمل جار لاستكمال المرحلتين الرابعة والخامسة. كما تم البدء بتنفيذ مشروع الشيدية الحسا الاستراتيجي، واستكمال تنفيذ

مشروع وادي العرب. وقد اسفرت الحملة الوطنية لاحكام السيطرة على مصادر المياه عن ردم 998 بئرا مخالفة وحجز 58 حفارة وازالة نحو 35 الف اعتداء على خطوط المياه الرئيسية والناقلة وازالة نحو 15 الف اعتداء على قناة الملك عبد الله . وبخصوص الصرف الصحي، فقد تم انجاز محطات الصرف الصحي في عدد من المناطق وتنفيذ شبكات صرف صحي مثل الشروع بتنفيذ الحزمة الاولى والثانية من مشروع صرف صحي ناعور/ وادي السير، وتوسعة محطة تنقية ناعور، ومشروع صرف صحي شفا بدران المرحلة الاولى، والعمل جار لطرح تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة، اضافة الى انجاز مشروع توسعة محطة تنقية الطفيلة .

وفيما يتعلق بالسدود، تم انجاز 12 سدا بعد انضمام سدود الكرك وكفرنجة واللجون للخزنة المائية. أما بخصوص سد الوادات فهو في مرحلة الاحالة، كما تم البدء بتنفيذ سدي الفيدان ورحمة والشروع بتعلية سد الوالة، واستكمال تنفيذ سد الزرقاء ماعين وسد ابن حماد وتأمين التمويل للبدء بتنفيذ سد وادي مدين.

سد كفرنجة

وفي مجال الطرق: فقد تم الانتهاء من تنفيذ 9 مشاريع طرق رئيسية من ضمنها طريق عمان الدائري (الجزء الاول) وتشغيله لحركة السير، وتقاطع شفا العامرية / البلقاء، وطريق عين جنا / سوف، وطريق الفحيص / البكالوريا، وجسر مدخل الكرك، وعطاءات السلامة المرورية. ويتم استكمال تنفيذ عطاءات اعادة تأهيل وتوسعة الطرق الرئيسية واستكمال تنفيذ اعمال مشاريع الطرق الرئيسية قيد التنفيذ لنحو 56 مشروع ، من أهمها اعادة تأهيل الطريق الصحراوي عمان / العقبة بتمويل من الصندوق السعودي، وطريق الزرقاء / الازرق / العمري وطريق السلط

الدائري وطريق اربد الدائري، وتوسعة نفق الصحابة وتوسعة جسر شومر بالزرقاء واعادة تأهيل طريق الشونة الجنوبية/ تقاطع الكفرين، اضافة الى عطاءات الصيانة الروتينية والتي تشمل الصيانة الاعتيادية اللازمة للطرق وعناصرها الضرورية لادامة الطرق والمحافظة عليها من خلطات اسفلتية وعناصر سلامة مرورية.

جسر مدخل الكرك

واما في قطاع الطاقة: فقد تم الإنتهاء من مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء – طاقة الرياح / معان، وتم إنجاز نحو 90% من مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء – الطاقة الشمسية / العقبة، وطرح الجولة الثالثة لمشاريع الطاقة المتجددة بالإعتماد على طاقتي الشمس والرياح بنظام العروض المباشرة لأجل رفع نسبة خليط الطاقة اعتمادا على الطاقة المتجددة والوصول الى النسبة المستهدفة لمساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للمملكة بنسبة 10% في عام 2020. وبذلك تكون الحكومة قد حققت الهدف المنشود من الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة والمتمثل بالوصول إلى استطاعة 1600 ميغاواط من مشاريع الطاقة المتجددة بالاعتماد على طاقتي الشمس والرياح. كما تم تركيب ما يقارب 38000 من وحدات الإنارة الموفرة للطاقة من نوع (LED) وتركيب ما يقارب 8000 سخان شمسي وتركيب خلايا شمسية لحوالي 400 منزل بالمرحلة الأولى، وتركيب أجهزة تدقيق طاقي للعديد من المباني الحكومية بالإضافة الى ما يقارب 20 مصنع إستفاد من هذه الأجهزة. وفيما يتعلق بمشروع منشآت لتخزين المشتقات النفطية وسط المملكة فقد تم إضافة ثلاث خزانات غاز كروية الشكل. وتجدر الاشارة الى انه تم

توقيع إتفاقية تعاون بين وزارة الطاقة وهيئة الطاقة الذرية لتنفيذ دراسة جيولوجية تنقيبية وإستكشافية للعناصر النووية والعناصر الأرضية النادرة في جنوب الأردن.

مشروع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة

أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2017

واصلت التحديات التي تواجه المملكة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وخاصة الانعكاسات السلبية للصراعات والظروف الإقليمية المتوترة الإلقاء بظلالها على أداء الاقتصاد الأردني، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الارباع الثلاثة الاولى من عامي 2017 و2016 بنفس النسبة حيث بلغت ما نسبته 2.0%. ونظراً لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017 بنسبة 1.6% مقابل نموه بنسبة 1.1% في نفس الفترة من عام 2016، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 3.7% في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017 مقابل 3.2% في نفس الفترة من عام 2016. وهذا المستوى المتواضع من النمو لا يكفي لخلق فرص العمل اللازمة للحد من معدلات البطالة.

وعلى صعيد أداء القطاعات الإقتصادية، فقد كان اداء هذه القطاعات متفاوتاً في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017، ففي حين شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" و"الصناعات التحويلية" و"المطاعم والفنادق" ارتفاعاً في معدلات نموها، فقد شهدت قطاعات "الكهرباء والمياه" و"الزراعة" و"النقل والتخزين والاتصالات" و"خدمات المال والتأمين" و"الانشاءات" تباطؤاً في معدلات نموها مقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة الى ان معدل البطالة في الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017 قد ارتفع الى ما نسبته 18.2% مقابل 15.1% بنفس الفترة من عام 2016.

وعلى صعيد تطورات المستوى العام للأسعار في المملكة في عام 2017، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 3.3% مقارنة بنحو -0.8% في عام 2016. ويعود ارتفاع معدل التضخم بصورة رئيسية الى ارتفاع أسعار مجموعة "النقل" وبند "التبغ والسجائر"وبند "الوقود والانارة" لتنمو بما نسبته 12.9% و 7.9% و 2.9% مقارنة بنحو -3.9% و 3.2% و -4.5% في نفس الفترة من عام 2016 على الترتيب.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد سجلت الصادرات الوطنية للمملكة خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2017 ارتفاعاً بلغت نسبته 1.5% مقابل انخفاضها بنسبة بلغت 9.5% في نفس الفترة من عام 2016. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 5.4% خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2017 مقابل انخفاضها بنسبة بلغت 6.9% في نفس الفترة من عام 2016. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة بلغت 9.7% ليصل الى نحو 8.3 مليار دينار خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2017 مقارنة بنحو 7.6 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2017 بما مقداره 448 مليون دينار ليبلغ نحو 2415.6 مليون دينار أو ما نسبته 11.6% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 1967.4 مليون دينار أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2016. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع عجز الميزان التجاري بنحو 625 مليون دينار خلال الارباع الثلاثة الاولى في عام 2017 عن مستواه لنفس الفترة لعام 2016، وانخفاض صافي التحويلات الجارية بنحو 151 مليون دينار عن مستواها لنفس الفترة لعام 2016 من جهة، وارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات بنحو 313 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2016، وانخفاض العجز المسجل في حساب الدخل بنحو 14 مليون دينار عن مستواه في نفس الفترة لعام 2016 من جهة أخرى. وتجدر الاشارة الى ان فاتورة المستوردات من "النفط الخام ومشتقاته" ارتفعت في الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2017 لتصل إلى نحو 1317 مليون دينار مقابل 1134 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2016، بارتفاع مقداره 183 مليون دينار او ما نسبته 16.2%، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والكميات المستوردة.

أما على صعيد التطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي إلى نمو السيولة المحلية في نهاية عام 2017 بنسبة 0.3% مقارنة مع نمو نسبته 4.0% في عام 2016. وقد جاء هذا النمو نتيجة لانخفاض صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بنسبة 0.7% في نهاية عام 2017 مقابل ارتفاع بلغت نسبته

2.4% في نهاية عام 2016، وارتفاع صافي الموجودات الاجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2017 بنسبة بلغت 2.8% مقارنة مع ارتفاع مقداره 8.7% في عام 2016.

وأما بخصوص "التسهيلات الإئتمانية"، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2017 بما نسبته 8.1%عن مستواها المسجل في نهاية عام 2016 او ما مقداره 1847 مليون دينار، مقارنة بارتفاع نسبته 8.5% في عام 2016. وتجدر الاشارة الى ان هذا الارتفاع قد تركز بشكل رئيسي في التسهيلات المقدمة لقطاعات "الانشاءات" و"الصناعة" و"الخدمات والمرافق العامة" و"التجارة العامة". وفي المقابل، بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية عام 2017 نحو 12.3 مليار دولار، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.6 شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 267 مليون دينار او ما نسبته 3.8% لتصل الى 7257 مليون دينار مقابل 6990 مليون دينار في نفس الفترة من عام 2016. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 266 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 1 مليون دينار أو ما نسبته 0.1% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد سجلت الايرادات العامة ارتفاعاً خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام 2017 بمقدار 160 مليون دينار او ما نسبته 2.6% عن مستواها في نفس الفترة لعام 2016 لتصل الى 6347 مليون دينار مقابل 6187 مليون دينار في الفترة المماثلة لعام 2016. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الايرادات المحلية بنحو 326 مليون دينار او ما نسبته 5.6% مقارنة بنفس الفترة لعام 2016، وانخفاض المنح الخارجية بنحو 166 مليون دينار او ما نسبته 40.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2016. ويعود ارتفاع الايرادات المحلية الى ارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 1.0% وارتفاع الايرادات غير الضريبية بنسبة 15.8%.

وترتيباً على ما سبق، فقد ارتفع عجز الموازنة خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام 2017 بنحو 106 مليون دينار عن نفس الفترة في عام 2016 ليصل الى نحو 910 مليون دينار مقابل نحو 804 مليون دينار في نفس الفترة في عام 2016.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فقد ارتفع اجمالي الدين العام في نهاية تشرين ثاني 2017 بما نسبته 4.3% عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ نحو 27.2 مليار دينار مشكّلاً ما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017 مقابل 26.1 مليون دينار أو ما نسبته 95.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2016. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لانخفاض اجمالي الدين الداخلي بما نسبته 0.2% في نهاية تشرين ثاني 2017 ليصل إلى نحو 15.8 مليار دينار أو ما نسبته 55.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017، مقابل ما نسبته 57.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، وارتفاع رصيد الدين الخارجي بنسبة 11.2% ليبلغ في نهاية تشرين اول من عام 2017 بنحو 11.5 مليار دينار أو ما نسبته 40.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2017، مقابل ما نسبته 37.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016.

تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	2016	2017
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية (الارباع الثلاثة الاولى)	%2.0	%2.0
معدل التضخم (كامل العام)	%0.8-	%3.3
معدل البطالة (الارباع الثلاثة الاولى)	%15.1	%18.2
معدل نمو الصادرات الوطنية (الاحد عشر شهرا الأولى)	%9.5-	%1.5
معدل نمو المستوردات السلعية (الاحد عشر شهرا الأولى)	%6.9-	%5.4
فاتورة النفط الخام ومشتقاته (مليون دينار) (الاحد عشر شهرا الأولى)	1,134	1,303
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (الارباع الثلاثة الاولى)	%9.8 -	%11.6 -
معدل نمو السيولة المحلية (نهاية العام)	%4.0	%0.3
الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية (مليار دولار) (نهاية العام)	12.9	12.3
معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة (نهاية العام)	%8.5	%8.1
النفقات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهرا الاولى)	6990.4	7257.2
% الناتج	%24.5	%25.4
الايرادات العامة (مليون دينار) (الاحد عشر شهرا الاولى)	6186.9	6347.2
% الناتج	%21.6	%22.2
عجز الموازنة العامة متضمناً المنح الخارجية (مليون دينار) (الاحد عشر شهرا الاولى)	803.5-	910.0-
% الناتج	%2.8-	%3.2-
اجمالي الدين العام (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهرا الاولى)	26247.3	27218.8
% الناتج	%95.6	%95.2
رصيد الدين الخارجي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهرا الاولى)	10045.2	11453.4
% الناتج	%36.6	%40.1
اجمالي الدين الداخلي (مليون دينار) (نهاية الاحد عشر شهرا الاولى)	16202.1	15765.4
% الناتج	%59.0	%55.2

واما بخصوص ابرز التدابير الحكومية التي اتخذتها الحكومة في عام 2017، وضمن إطار مواصلة عملية الإصلاح وتبني سياسات الانضباط المالي واستكمال الإجراءات الهادفة إلى ترشيد وضبط النفقات وتعزيز الإيرادات المحلية، فقد استمرت الحكومة في عام 2017 باتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق الأهداف المتوخاة من تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح المالي والهيكلي ومعالجة الاختلالات والتشوهات التي أصبح لزاما التخلص منها في ضوء الظروف الراهنة للتمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والارتقاء بأداء الاقتصاد الأردني وصولا إلى تحقيق معدلات النمو المنشودة. وقد تمثلت أبرز هذه الإجراءات بما يلي:

- تخفيض نفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بمبلغ 204 ملايين دينار موزعة بواقع 113.5 مليون دينار للنفقات الجارية و90.5 مليون دينار للنفقات الرأسمالية.
- تخفيض رواتب موظفي الفئات العليا ووضع سقف أعلى بواقع 3500 دينار لها، واقتطاع 10% مما يزيد على 2000 دينار من إجمالي الراتب الشهري للعاملين في القطاع العام.
- تفعيل قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والبدء بتنفيذ بعض المشاريع بهدف تخفيف العبء على الحكومة في تمويل المشاريع الرأسمالية.

وفي هذا السياق، فقد حرصت الحكومة على مراعاة الأبعاد الاجتماعية في ضوء الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها عام 2017، حيث أصدرت الحكومة عددا من القرارات تضمنت ما يلي:

- استثناء معظم السلع والمواد الغذائية والأساسية من تعديلات الضريبة العامة على المبيعات، والتأكيد على إبقاء أسعار البيع في المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية عند مستويات العام الماضي ودون أي زيادة.
- رفع الحد الأدنى للأجور للأردنيين ليصبح 220 دينارا بدلا من 190 دينارا لتحسين مستوى معيشة الفئات الأقل دخلا في المجتمع.

- زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة 10% وبقيمة تصل إلى 10 ملايين دينار بحيث تحصل الأسر المستفيدة على زيادة في مخصصاتها بقيمة تصل إلى 20 دينارا شهريا ليرتفع من 180 إلى 200 دينار شهريا.
- السماح بعمل أبناء المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية من 3 أشهر إلى سنة، والمشاريع الصغيرة إلى سنتين، واعتبار الدخل من أحد الأبناء العاملين باحتساب 15% فقط كدخل للأسرة المنتفعة من الصندوق.
- إعفاء المنتفعين من الفقراء من القروض الصغيرة السابقة والتي تم الحصول عليها، ويبلغ عدد الأسر المنتفعة حوالي 2000 أسرة، ويبلغ معدل الإعفاء حوالي 800 دينار، تشمل المستفيدين وكفلاءهم من الأسر الفقيرة.

وعلى صعيد آخر، قامت الحكومة بإقرار والبدء بتنفيذ خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام (2017-2022) والتي تهدف إلى استعادة زخم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات واستغلال الإمكانيات المتوفرة لتعزيز مسيرة التنمية. وستقوي هذه الخطة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاعتماد على الذات. وتم تضمين الخطة استراتيجيات وبرامج اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً توضح الرؤية والسياسات المتعلقة بكل قطاع. كما تم وضع برنامج عمل مفصل لجميع القطاعات الواردة في الخطة، ويشتمل على التدخلات والبرامج والمشاريع والأنشطة والتشريعات والإصلاحات الحكومية التي سوف تقوم بها الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ وفق إطار زمني محدد وكلف مالية محددة. وقد تم استيعاب ما قيمته 426 مليون دينار من مشاريع وانشطة هذه الخطة في موازنة عام 2018.

قانون الموازنة العامة لعام 2018

توجهات و فرضيات الموازنة

تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لانفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والمحافظات لعام 2018، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعـام 2018 إلى مجموعـة من التوجهات من أبرزهـا ما يلـــي:

1. تطبيق نهج اللامركزية من خلال إعداد موازنات رأسمالية للمحافظات وتضمينها في الموازنة العامة لعام 2018 وذلك لغايات توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على جميع محافظات المملكة.
وضمن هذا السياق، فقد تم تحديد السقف الإجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات لعام 2018 بواقع 220 مليون دينـــــــار أو ما نسبته 3% من الإيرادات المحلية المقدرة لعام 2017. ولضمان الحياديـــــة والعدالة في توزيع هذا السقف بين المحافظات، فقد تم اعتماد آلية محددة وأسس ومعايير واضحة وشفافة تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان ونسبة الفقر ومعدل البطالة والمساحة وعدد المنشآت الاقتصادية في المحافظات. وعليه فقد قامت كل محافظة بإعداد موازنتها الرأسمالية بما لا يتجاوز هذا السقف وفقا للأولويات والاحتياجات التنموية للمحافظة والتي تم تحديدها بالتعاون مع المجالس المحلية ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وذلك تحقيقا للهدف المنشود من تطبيق اللامركزية باشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار التنموي. وستواصل الحكومة العمل على تطبيق هذا النهج وترسيخه خلال السنوات القادمة مع التركيز على بناء القدرات المؤسسية والفنية للمحافظات.
2. مواصلة العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح المـالي والهيكـلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي والذي يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لأوضاع

المالية العامة، واجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية وزيادة فرص العمل وتعزيز العدالة والنزاهة والحوكمة الرشيدة.

3. تفعيل دور وحدة إدارة الاستثمارات العامة في إدارة وتوجيه الموارد المالية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة وبما يُفضي إلى تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.
4. التأكيد على أهمية مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة في إحداث نقلة نوعية في التنمية وتوزيع مكتسباتها على محافظات المملكة من خلال تحديد الفرص الاستثمارية التنموية والريادية في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق الميزات التنافسية في كل محافظة وبما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات التي من شانها تحسين مستويات المعيشة للمواطنين ودعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نهج اللامركزية.
5. مواصلة العمل على تحسين بيئة الأعمال وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار في المملكة بهدف إيجاد بيئة استثمارية مشجعة للاستثمار المحلي وجاذبة للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى تعزيز الاشتمال المالي بهدف تيسير وصول الأفراد وقطاع الأعمال وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات والمنتجات المالية بما يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام وتشجيع الادخار والاستثمار وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة والفقر.
6. متابعة العمل على إعادة هندسة الإجراءات الحكومية واتمتتها وزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية من خلال تنفيذ مشروع التحول الإلكتروني وزيادة التوعية والترويج لهذه الخدمات لتمكين المواطنين من إنجاز المعاملات بيسر وسهولة وصولاً إلى حكومة غير ورقية في عام 2020 وبما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الأعمال وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني.
7. الاستمرار في تنفيذ المزيد من المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ضوء محدودية الموارد المالية الحكومية المتاحة وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة.
8. التركيز على تعظيم دور القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير أنماط ومنتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

9. مواصلة العمل على تنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016- 2025 والخطط والبرامج المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة وذلك وصولاً إلى تحقيق إصلاح شامل للنظام التعليمي بجميع مراحله.
10. تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة المخصص لدعم تنفيذ مشاريع مختلفة تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في مختلف محافظات المملكة لتخفيف عبء فاتورة الكهرباء الشهرية على المواطنين وزيادة نسبة الطاقة المتجددة المولدة، إضافة إلى توفير حوافز لقطاع الصناعة والسياحة والقطاع الزراعي لاستخدام أنظمة الطاقة الشمسية من خلال الصندوق وضمن آليات وبرامج تمويلية مختلفة.
11. اعتماد خطة البرنامج الوطني للتشغيل والذي يقوم على مبدأ التشغيل بدلاً من التوظيف في ظل محدودية قدرة القطاع العام على استيعاب المزيد من الوظائف، وذلك من خلال تبني سياسات وطنية ترتكز على تطوير مجالات التدريب والتعليم المهني والتقني والفني لتأهيل العمالة الأردنية وتشغيلها في مختلف القطاعات الأمر الذي يسهم في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالـــة.
12. الارتقاء بقطاع النقل ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ مشاريع استراتيجية في هذا القطاع كونه أحد القطاعات الرئيسية الداعمــة للاقتصاد الوطني.
13. تقوية شبكة الأمان الاجتماعي من خلال تبني أسلوب إيصال الدعم لمستحقيه من المواطنين بدلاً من استخدام أسلوب دعم السلع واختيار الآليات المناسبة لإيصال هذا الدعم.
14. استمرار العمل على إعادة هيكلة الجهـــاز الحكومي من خـــلال دمج المؤسسات أو إلغائها أو تطوير الشكل التنظيمي لها بهدف رفع كفاءة وفاعلية أدائه، إضافة إلى تنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.
15. الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الإنفاق العام وتحسين إنتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

16. ترسيخ معايير ومبادئ النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والاخلاقية وبناء اطر الحكومة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتكريس إنفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 الى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
- الزيــادة السنوية الطبيعية لـرواتب الموظفين.
- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
- رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يضمن إيصال الدعم لمستحقيه.
- ضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر وكذلك الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث.
- مواصلة العمل على اعتماد إجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
- رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات إدامة عمل مجالس المحافظات.
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لعدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع إنشاء مبنى جديد للمدينة الطبية ومشروع الدفاع الإلكتروني ومشروع ناقل البحرين ومشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ومشروع أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومشروع الطريق الصحراوي ومشروع تطوير الجامعات الرسمية ومشروع مستشفى الأميرة بسمة ومشروع مستشفى السلط ومشروع الألياف الضوئية.

- رصد المخصصات المالية اللازمة للمشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الية التأجير التمويلي المنتهي بالتمليك مثل مشروع إنشاء جمرك عمان/ الماضونة ومشروع مستشفى الطفيلة.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الإلكتروني (اردن رقمي).
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول إلى التأمين الصحي الشامل.
- الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية والمعونة النقدية للأسر المحتاجة.
- مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
- رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الاستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والمالي.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017 حيز التنفيذ.
- متابعة تحسين إجراءات تحصيل الضريبة ومحاربة التهرب الضريبي وتغليظ العقوبات على المتهربين ضريبياً.

- التخفيض التدريجي للإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

التوقعات الاقتصادية الكلية للأعوام (2018- 2020)

استندت موازنة عام 2018 الى التوقعات الرئيسية التالية:

البيان	2018	2019	2020
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية %	5.1	5.3	5.5
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة %	2.5	2.7	2.9
معدل التضخم (CPI) %	1.5	2.5	2.5
معدل نمو الصادرات الوطنية %	5.5	6.2	6.2
معدل نمو المستوردات السلعية %	2.6	3.7	4.5
عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	8.3	7.6	7.0

أهم المستجدات في موازنة عام 2018

أولاً: تم لأول مرة رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والتي تمثل مشاريع جديدة بقيمة 220 مليون دينار او ما نسبته 19% من إجمالي النفقات الرأسمالية، وادراج مشاريع موازنات للمحافظات في موازنة عام 2018. كما تم رصد المخصصات المالية لإدامة عمل مجالس المحافظات والبالغة (3) مليون دينار في موازنة عام 2018.

ثانياً: تم إدراج بند جديد ضمن الموازنة تحت مسمى شبكة الأمان الاجتماعي/ الدعم النقدي لمستحقيه بقيمة 171 مليون دينار في عام 2018 ضمن إطار التوجه للتحول إلى دعم المواطن الأردني المستحق بدل دعم السلعة.

ثالثاً: تضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 مسمى "جهاز الامن والسلامة العامة" والذي يشمل اجهزة الامن العام وقوات الدرك والدفاع المدني. وتم تصنيف بنود انفاقها وفقاً لتصنيف بنود خارطة الحسابات.

رابعاً: التزام كافة الوحدات الحكومية سواء التي تطبق النظام المالي الحكومي او التي لا تطبق النظام المالي الحكومي بتطبيق احكام قانون الموازنة العامة فيما يتعلق بنقل المخصصات المالية، وذلك لغايات التزام الوحدات الحكومية بالمخصصات والاغراض المحددة في قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 ولتفادي اي تشوهات في الموازنات وضمان ضبط النفقات.

خامساً: رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ عدد من المشاريع الحيوية مثل مشروع إنشاء مبنى جديد للمدينة الطبية ومشروع الدفاع الإلكتروني ومشروع ناقل البحرين ومشروع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ومشروع أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين ومشروع الطريق الصحراوي ومشروع تطوير الجامعات الرسمية ومشروع مستشفى الأميرة بسمة ومشروع مستشفى السلط ومشروع الألياف الضوئية.

سادساً: تضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 التدابير المناسبة لحماية ذوي الدخل المتدني والمحدود من خلال مواصلة اتخاذ الإجراءات

والقرارات في معالجة الاختلالات والتشوهات، حيث تم رصد مبلغ 789 مليون دينار في موازنة عام 2018 لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي مقارنة بنحو 702 مليون دينار في عام 2017.

سابعاً: تميز قانون موازنة 2018 بضبط وترشيد النفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النفقات عن مستواها المعاد تقديره لعام 2017 بما نسبته 5.7%. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة والبالغة 360 مليون دينار، ينخفض معدل نمو النفقات الجارية لعام 2018 من 5.7% إلى اقل من 1% الامر الذي يشير بوضوح الى مدى ضبط وترشيد الانفاق في موازنة عام 2018.

ثامناً: تراجع عجز الموازنة المقدر بعد المنح الخارجية ليصل ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.6% من الناتج فـي عام 2017.

تاسعاً: ارتفاع نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من حوالي 92.5% في عام 2017 الى 99.1% في عام 2018، الامر الذي يشير الى تحسن مؤشرات الاعتماد على الذات بشكل واضح

عاشراً: تم اضافة جداول "الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية باستثناء سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية للسنة المالية 2018" و"الخلاصة المجمعة لموازنتي سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية للسنة المالية 2018" لاول مرة في قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018.

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟
الايرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2018 بمبلغ 8496 مليون دينار لتشكل بذلك 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 26.9% في عام 2017، فيما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة في عام 2019 لتصل الى 29.0% وتنخفض في عام 2020 الى 28.8% .

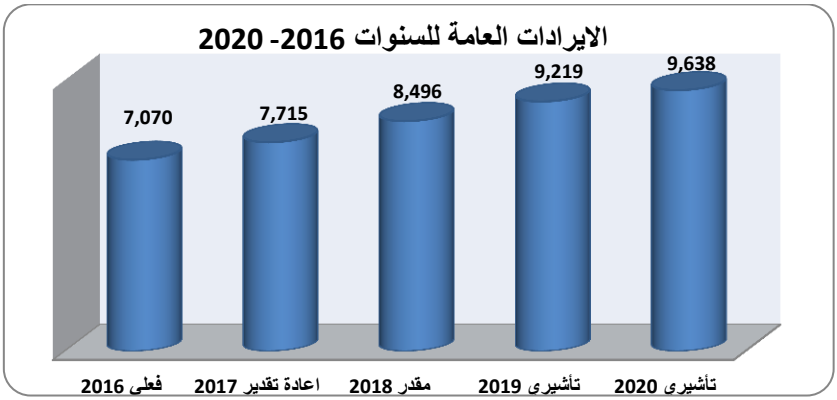

وقد توزعت هذه الإيرادات وفقاً لما يلي :-

الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2018 بحوالي 7796 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 13.3 % عن مستواها المعاد تقديره في عام 2017، ولتبلغ نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.8% مقارنة مع 24.0% في عام 2017.

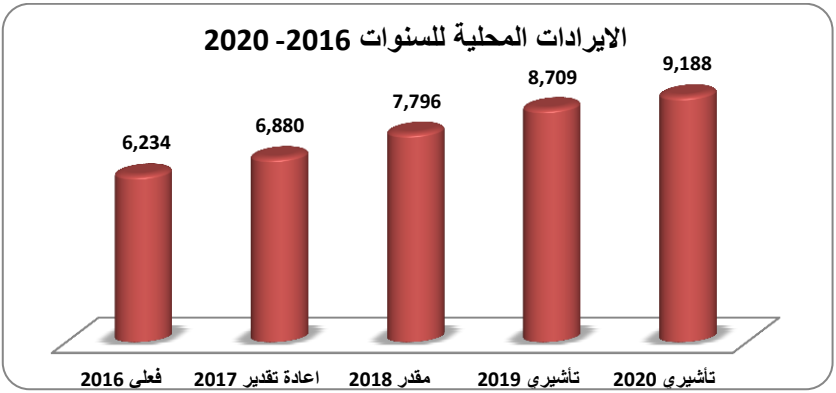

وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 92.5% في عام 2017 إلى 99.1% في عام 2018، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2019 و2020 الى ما نسبته 106.4% و 110.0% على التوالي.

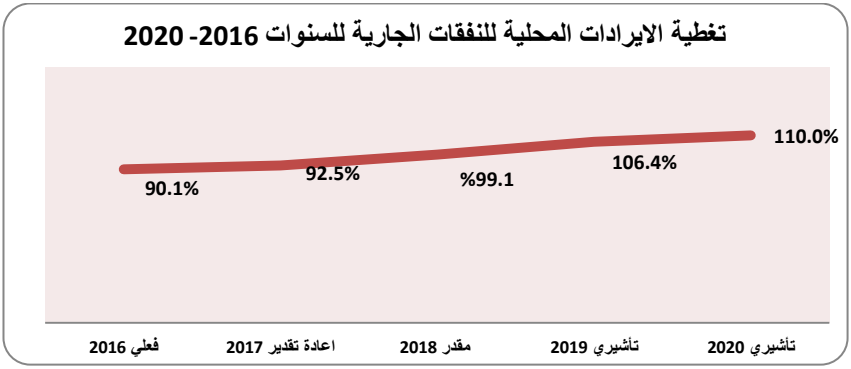

وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية. وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

- **الإيرادات الضريبية**

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2018 بمبلغ 5146 مليون دينار، حيث شكّلت "الضرائب على السلع والخدمات" ما نسبته 71.7% وشكّلت "الضرائب على الدخل والارباح" ما نسبته 19.1%، وشكلت "الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" ما نسبته 6.8% و"الضرائب على الملكية" ما نسبته 2.4%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر في الايرادات الضريبية بنسبة 13.8% في عام 2018 الى ارتفاع حصيلة "الضرائب على السلع والخدمات" و"الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" و "الضرائب على الملكية" و "الضرائب على الدخل والارباح" وبما نسبته 18.2% و6.4% و 4.3% و 3.2% على التوالي.

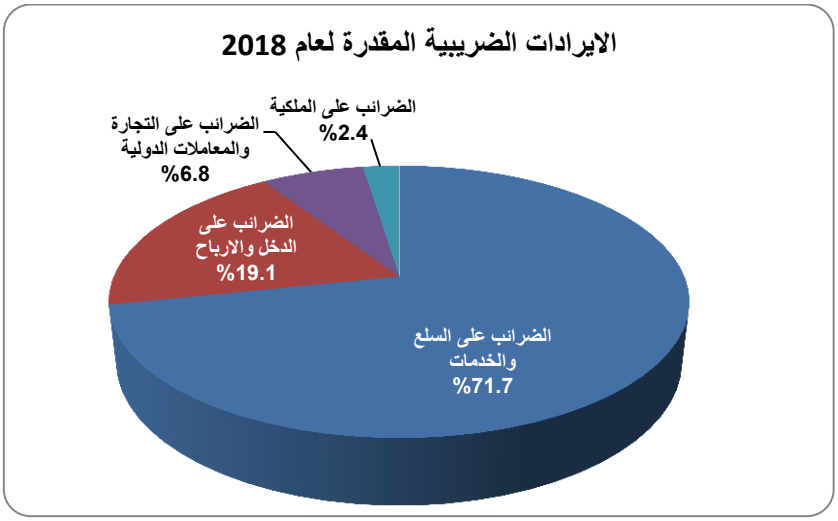

- **الإيرادات غير الضريبية**

قدرت الايرادات غير الضريبية لعام 2018 بنحو 2650 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 37.8%، وشكّلت ايرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية) ما نسبته 12.3%، في حين بلغت حصة "الايرادات المختلفة" (كعائدات التعدين وبدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة والايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر

والوحدات الحكومية) ما نسبته 46.7%، واستحوذت الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 2.7% و عائدات التقاعد على ما نسبته 0.5%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 12.3% في عام 2018 الى ارتفاع حصيلة كل من "الايرادات المختلفة" و" ايرادات بيع السلع والخدمات" و"الغرامات والجزاءات والمصادرات" و"عائدات التقاعد" بما نسبته 26.3% و 5.3% و 4.3% و 4.3%على التوالي،من جهة، وانخفاض حصيلة "ايرادات دخل الملكية" بما نسبته 6.5% من جهة اخرى.

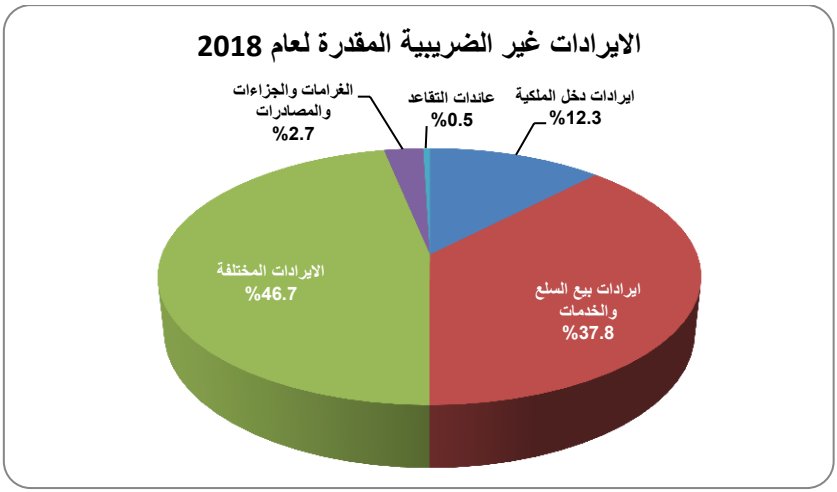

المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2018 بنحو 700 مليون دينار مقارنة مع 835 مليون دينار في عام 2017، موزعة بواقع 288 مليون دينار من دول مجلس التعاون الخليجي و412 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

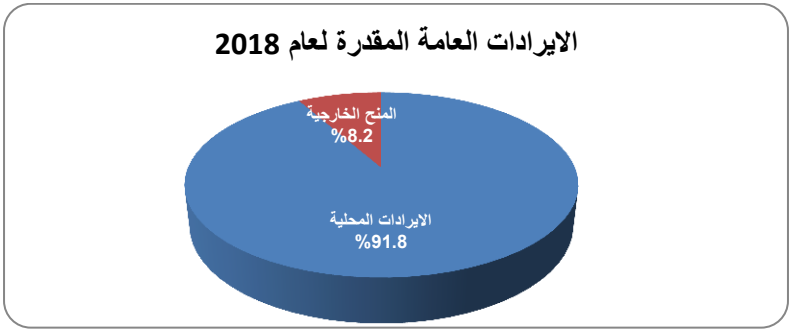

على ماذا تنفق الحكومة اموالها ؟

النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2018 بنحو 9019 مليون دينار مقارنة مع 8467 مليون دينار في عام 2017، بارتفاع مقداره 552 مليون دينار أو ما نسبته 6.5%، مشكّلة ما نسبته 29.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تنخفض النسبة الى 29.4% في عام 2019 لتصل في عام 2020 الى 28.5%. وتجدر الاشارة الى ان النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2018 قدرت بنحو 9039 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 20 مليون دينار.

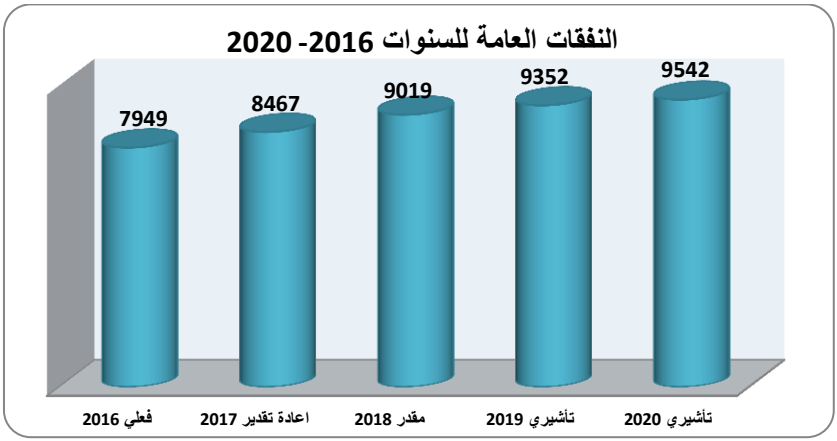

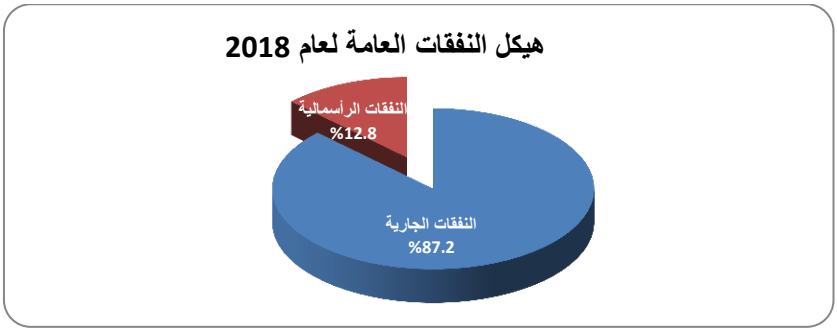

النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2018 بنحو 7866 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 5.7% عن مستواها في عام 2017، ولتشكل حوالي 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض في عامي 2019 و 2020 لتصل الى ما نسبته 25.8% و 24.9% لكل منهما تباعاً. حيث شكّلت مخصصات كل من تعويضات العاملين ما نسبته 48.4%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 7.0% ، في حين شكّلت نفقات "التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية" ما نسبته 19.7%.وقد شكلت فوائد الدين العام ما نسبته 13.0% و"الدعم والإعانات" ما نسبته 6.4%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 5.5%. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة مخصصات الجهاز العسكري بقيمة 136 مليون دينار، ومخصصات جهاز الأمن والسلامة العامة بنحو 73 مليون دينار، ومخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري بنحو 58 مليون دينار إضافة إلى رصد المخصصات لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة لتصل إلى 360 مليون دينار منها 280 مليون دينار للمتأخرات المستحقة على المعالجات الطبية، وارتفاع مخصصات فوائد الدين العام لتصل إلى 1020 مليون دينار بزيادة مقدارها 70 مليون دينار عن عام 2017. وفي حال تم استثناء المخصصات المرصودة لتسديد الالتزامات والمتأخرات السابقة، ينخفض معدل نمو النفقات الجارية لعام 2018 من 5.7% إلى اقل من 1%. وتجدر الاشارة الى ان النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة

لعام 2018 قدرت بنحو 7886 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 20 مليون دينار.

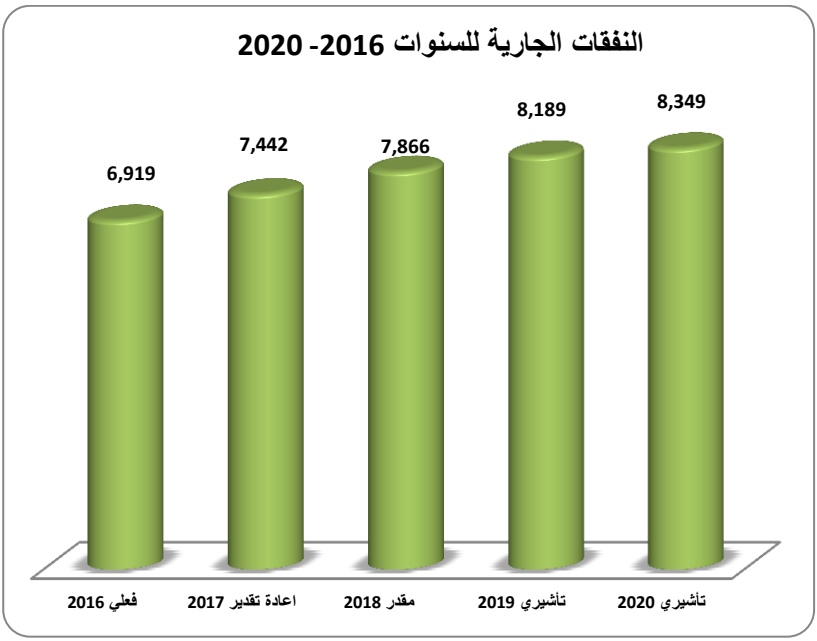

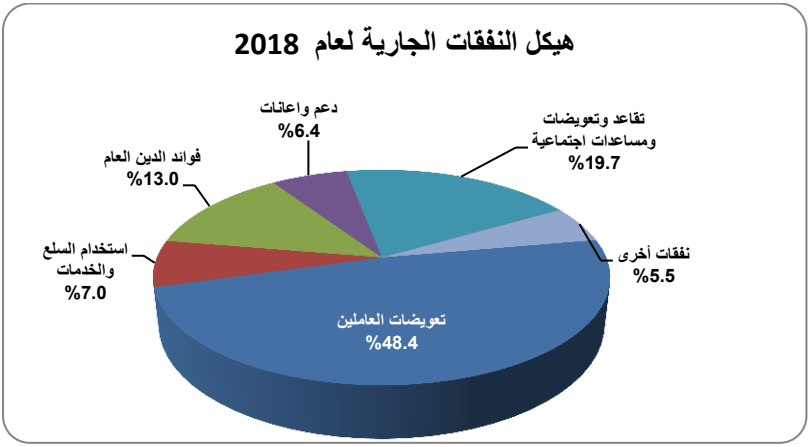

النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2018 بنحو 1153 مليون دينار أو ما نسبته 3.8% من الناتج المحلي الاجمالي مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 127.6 مليون دينار أو ما نسبته 12.4% عن مستواها في عام 2017، ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 12.8%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 20.4% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 58.2% والمشاريع الجديدة ما نسبته 21.4% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة، علماً بأنه قد تم رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات والتي تمثل مشاريع جديدة بقيمة 220 مليون دينار او ما نسبته 19% من إجمالي النفقات الرأسمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الرأسمالية المتبقية للوزارات والدوائر الحكومية لعام 2018 والبالغة قيمتها نحو 933 مليون دينار توزعت بواقع 442 مليون دينار لمشاريع على المستـوى الوطني و491 مليون دينار لمشاريع قيد التنفيذ على مستوى المحافظات. وقد قدرت مشاريع خطة تحفيز النمو الاقتصادي الواردة في الموازنة العامة بنحو 426 مليون دينار أو ما نسبته 37% من إجمالي النفقات الرأسمالية.

وقد شكلت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمدرجة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 ما مقداره 288 مليون دينار أو ما نسبته 25% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2018.

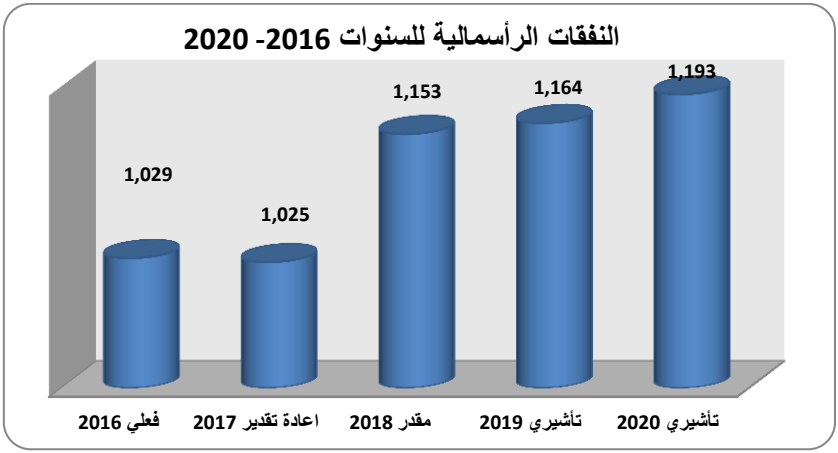
النفقات الرأسمالية للسنوات 2016- 2020
1,029
1,025
1,153
1,164
1,193
فعلي 2016
اعادة تقدير 2017
مقدر 2018
تأشيري 2019
تأشيري 2020

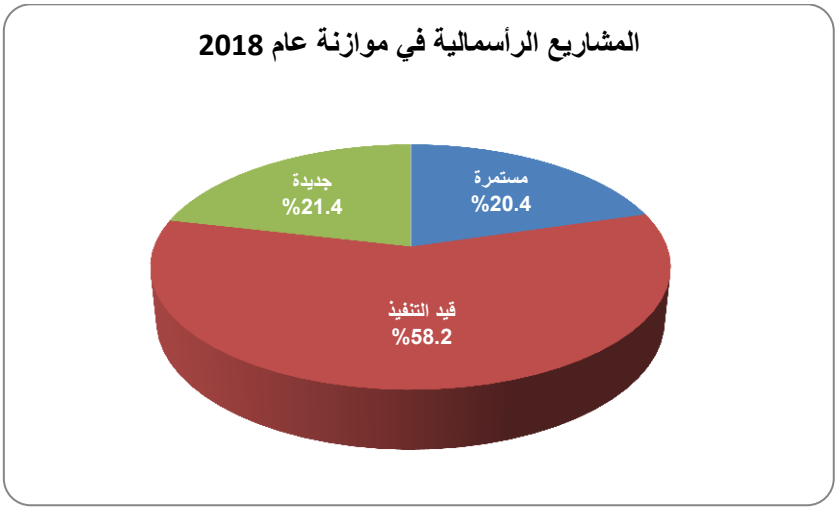
المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2018
جديدة
%21.4
مستمرة
%20.4
قيد التنفيذ
%58.2

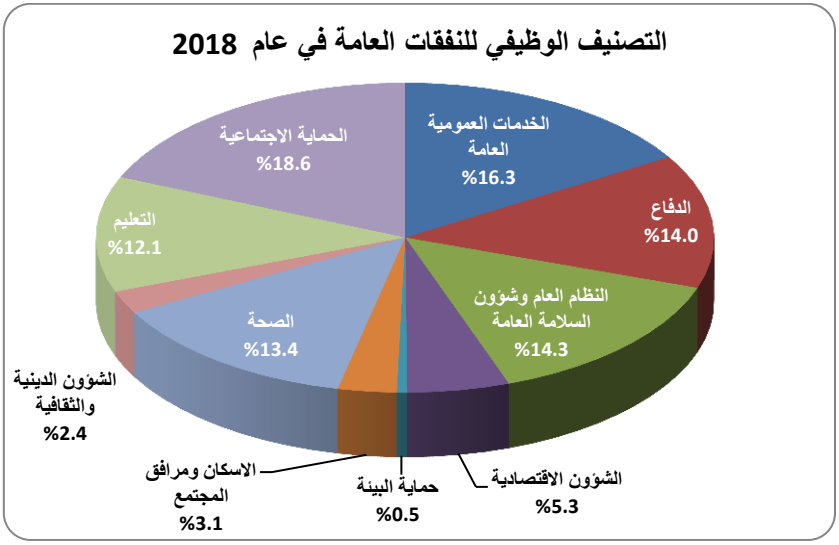

العجز/ الوفر المالي

وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2018 نحو 523.3 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 2.6% في عام 2017. اما العجز المالي قبل المنح لعام 2018 فيتوقع أن يبلغ نحو 1223.3 مليون دينار او ما نسبته 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز نسبته 5.5% في عام 2017. وتجدر الاشارة الى ان العجز المقدر في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2018 قد بلغ نحو 543.3 مليون دينار تم تخفيضه من قبل مجلس النواب بنحو 20 مليون دينار.

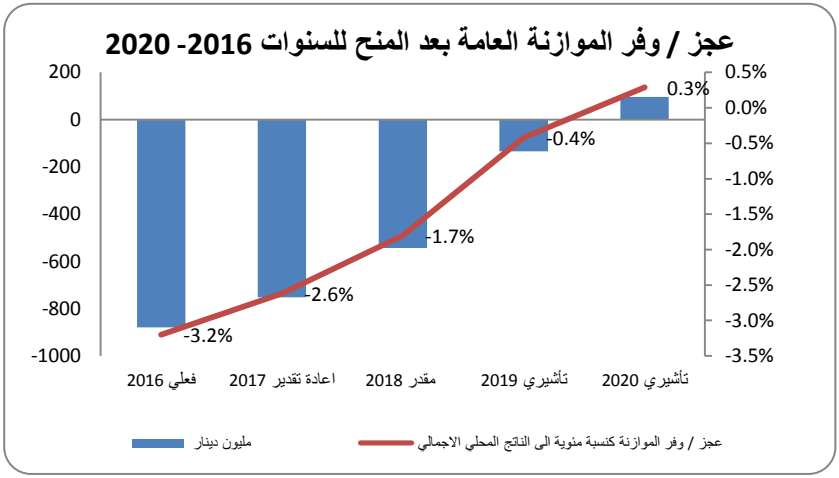
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2016- 2020
200
0
-200
-400
-600
-800
-1000
0.5%
0.0%
-0.5%
-1.0%
-1.5%
-2.0%
-2.5%
-3.0%
-3.5%
-3.2%
-2.6%
-1.7%
-0.4%
0.3%
فعلي 2016
اعادة تقدير 2017
مقدر 2018
تأشيري 2019
تأشيري 2020
مليون دينار
عجز / وفر الموازنة كنسبة منوية الى الناتج المحلي الاجمالي

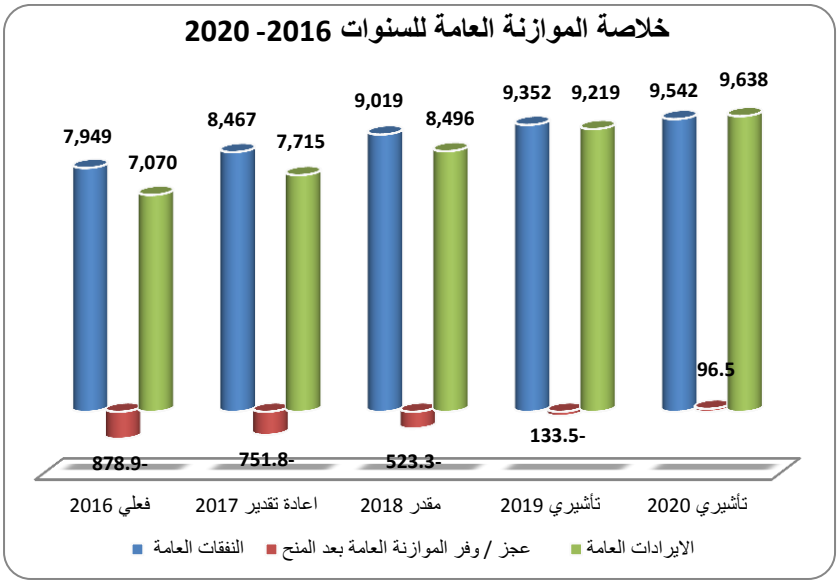
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2016- 2020
7,949
7,070
8,467
7,715
9,019
8,496
9,352
9,219
9,542
9,638
96.5
878.9-
751.8-
523.3-
133.5-
فعلي 2016
اعادة تقدير 2017
مقدر 2018
تأشيري 2019
تأشيري 2020
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018

إجمالي الإيـرادات

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2018 بنحو 1664 مليون دينار مقابل 1523 مليون دينار معاد تقديره في عام 2017، وقد شكل الدعم الحكومي في عام 2018 من هذه الإيرادات حوالي 191 مليون دينار والمنح الخارجية نحو 55 مليون دينار مقارنة بنحو 143 مليون دينار و50 مليون دينار في عام 2017 لكل منهما على الترتيب .

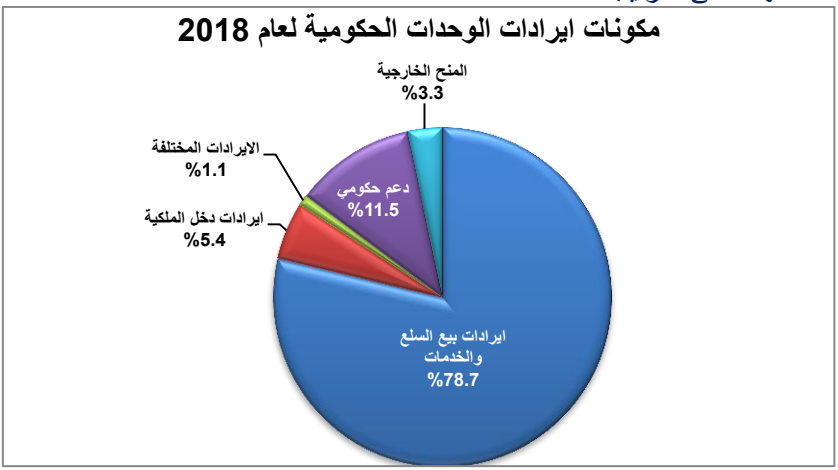

إجمالي النفقات

قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية لعـام 2018 بنحو 1812 مليون دينار موزعة بواقع 1169 مليون دينار للنفقات الجارية و644 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1637 مليون دينار معاد تقديره لعام 2017، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام 2018 حوالي 175 مليون دينار أو مـا نسبته 10.7% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2017. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 88 مليون دينار أو ما نسبته 8.1% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقـدار 87 مليون دينار أو ما نسبته 15.7% وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2018 فقد تركزت في مشاريع المياه بنسبة 50.5% والطاقة بنسبة 13.7%

والتعليم بنسبة 5.5%. وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2018، فقد بلغت حصة المحافظات من هذه النفقات نحو 365.6 مليون دينار أو ما نسبته 57%، مقابل 295 مليون دينار أو ما نسبته 53% في عام 2017.

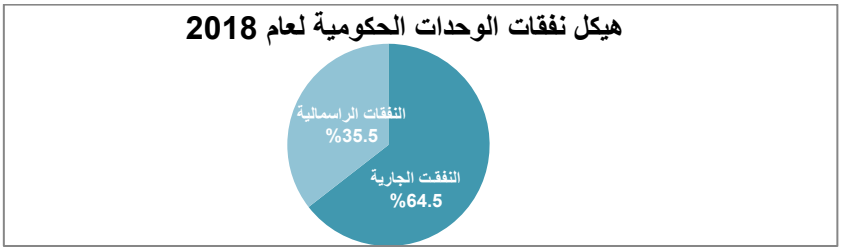

صافي العجز قبل التمويل

قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2018 بنحو 148 مليون دينار مقابل 114 مليون دينار معاد تقديره في عام 2017. وإذا ما تم استبعاد عجز كل من سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية المقدر بنحو 334 مليون دينار فإن صافي العجز يتحول إلى وفر مقداره 185 مليون دينار .

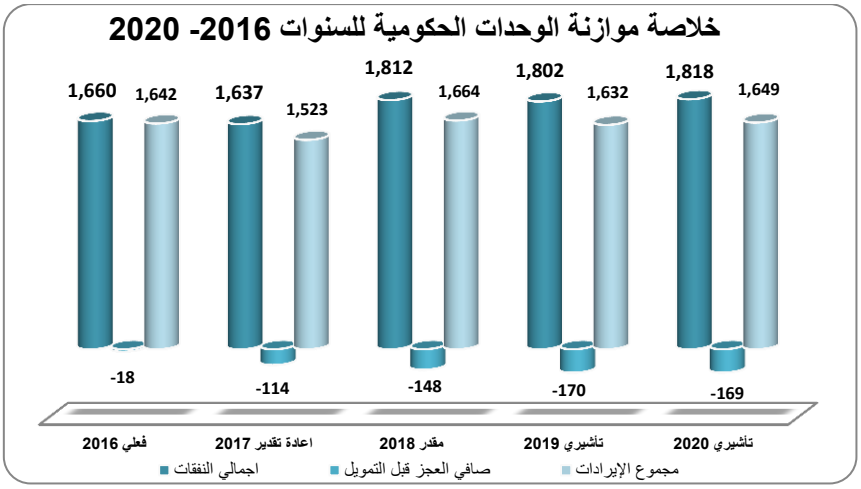

العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية

في ضوء ما سبق وبناء على تطورات عجز الموازنة العامة وعجز موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018، يتوقع أن ينخفض العجز المجمع للحكومة المركزية والوحدات الحكومية من 1035 مليون دينار أو ما نسبته 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 الى نحو 811 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018، وبذلك يتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 93.6% في عام 2018، لينخفض إلى 90.3% و86.2% لعامي 2019 و2020 على الترتيب.

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2016-2020

(بالمليون دينار)

البيان	فعلي 2016	إعادة تقدير 2017	مقدر 2018	تأشيري 2019	تأشيري 2020
الايرادات المحلية	6,233.8	6,880.3	7,796.0	8,709.0	9,188.0
المنح الخارجية	835.9	835.0	700.0	510.0	450.0
مجموع الايرادات العامة	7,069.7	7,715.3	8,496.0	9,219.0	9,638.0
النفقات الجارية	6,919.3	7,441.8	7,866.5	8,188.6	8,349.0
النفقات الرأسمالية	1,029.3	1,025.3	1,152.9	1,163.9	1,192.5
مجموع النفقات العامة	7,948.6	8,467.1	9,019.3	9,352.5	9,541.5
عجز/وفر الموازنة العامة					
بعد المنح	-878.9	-751.8	-523.3	-133.5	96.5
قبل المنح	-1,714.8	-1,586.8	-1,223.3	-643.5	-353.5
عجز/وفر الموازنة العامة كنسبة من الناتج					
بعد المنح	-% 3.2	-% 2.6	-% 1.7	-% 0.4	% 0.3
قبل المنح	-% 6.2	-% 5.5	-% 4.1	-% 2.0	-% 1.1

مؤشرات الملاءة المالية					
البيان	فعلي 2016	إعادة تقدير 2017	مقدر 2018	تأشيري 2019	تأشيري 2020
نسبة الايرادات العامة للناتج	25.8%	26.9%	28.2%	29.0%	28.8%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	22.7%	24.0%	25.8%	27.4%	27.4%
نسبة المنح الخارجية للناتج	3.0%	2.9%	2.3%	1.6%	1.3%
نسبة النفقات العامة للناتج	29.0%	29.5%	29.9%	29.4%	28.5%
نسبة النفقات الجارية للناتج	25.2%	25.9%	26.1%	25.8%	24.9%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	3.8%	3.6%	3.8%	3.7%	3.6%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	12.9%	12.1%	12.8%	12.4%	12.5%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	78.4%	81.3%	86.4%	93.1%	96.3%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	90.1%	92.5%	99.1%	106.4%	110.0%

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2016 - 2020

(بالألف دينار)

البيـــــــــــــان	فعلي	اعادة تقدير	مقدر	تأشيري	تأشيري
	2016	2017	2018	2019	2020
الإيـــــــــــــرادات					
الضرائب على الدخل والأرباح	4,714	3,830	5,000	5,000	5,000
الضرائب على السلع والخدمات	2,296	2,470	2,620	2,620	2,620
المنح الخارجية	56,066	49,565	55,025	40,025	42,025
دعم حكومي	168,043	142,504	191,236	188,683	193,812
ايرادات دخل الملكية	60,398	66,825	91,019	80,251	83,315
ايرادات بيع السلع والخدمات	1,340,929	1,253,339	1,309,021	1,307,275	1,314,389
الايرادات المختلفة	9,710	4,488	9,993	8,171	7,938
مجموع الإيرادات	**1,642,156**	**1,523,021**	**1,663,914**	**1,632,025**	**1,649,099**
النفقـــــــــــــات					
النفقات الجارية					
الرواتب والأجور والعلاوات	359,225	366,533	383,712	391,415	399,849
مساهمات الضمان الاجتماعي	32,008	34,352	37,090	38,138	39,171
استخدام السلع و الخدمات	494,880	487,042	526,865	538,541	550,392
الفوائد الخارجية	23,221	26,144	27,075	25,721	24,217
الفوائد الداخلية	138,265	137,116	163,176	153,601	148,837
الإعانات لمؤسسات عامة غير مالية	3,635	3,871	3,338	3,338	3,338
التقاعد والتعويضات	5,934	5,622	4,607	4,530	4,583
نفقات اخرى متنوعة	22,728	19,508	22,211	22,297	22,426
اصول ثابتة	17	969	585	471	472
مجموع النفقات الجارية	**1,079,912**	**1,081,157**	**1,168,659**	**1,178,052**	**1,193,285**
النفقات الراسمالية					
رأسمالية - تمويل داخلي	411,705	399,854	447,256	456,630	462,466
رأسمالية - دعم حكومي	43,768	28,285	63,236	58,683	61,812
رأسمالية - قروض خارجية	68,639	78,480	78,060	68,887	58,881
رأسمالية - منح	56,066	49,565	55,025	40,025	42,025
مجموع النفقات الرأسمالية	**580,178**	**556,184**	**643,577**	**624,225**	**625,184**
اجمالي النفقات	**1,660,090**	**1,637,341**	**1,812,236**	**1,802,277**	**1,818,469**
صافي العجز/ الوفر قبل التمويل	**-17,934**	**-114,320**	**-148,322**	**-170,252**	**-169,370**

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2018

(بالألف دينار)

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
الديوان الملكي الهاشمي	50,630	0	0	0	50,630
مجلس الأمة	22,854	0	0	0	22,854
رئاسة الوزراء	30,322	14,090	0	14,090	44,412
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	931	0	0	0	931
دائرة الشراء الموحد	942	0	0	0	942
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	3,030	0	0	0	3,030
ديوان المحاسبة	7,822	0	0	0	7,822
وزارة تطوير القطاع العام	1,292	310	0	310	1,602
ديوان الخدمة المدنية	3,369	575	0	575	3,944
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	4,137	0	0	0	4,137
وزارة الدفاع	1,120,000	39,000	0	39,000	1,159,000
الخدمات الطبية الملكية	188,500	48,500	0	48,500	237,000
المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,938	945	0	945	2,883
وزارة الداخلية	21,518	4,482	0	4,482	26,000
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10,167	4,975	0	4,975	15,142
وزارة الداخلية / الأمن العام	695,000	30,500	0	30,500	725,500
وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	199,000	23,212	0	23,212	222,212
وزارة الداخلية/قوات الدرك	211,000	20,000	0	20,000	231,000
وزارة العدل	77,401	6,680	0	6,680	84,081
المجلس القضائي	500	0	0	0	500
دائرة قاضي القضاة	19,962	1,650	0	1,650	21,612
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	47,592	2,500	0	2,500	50,092
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,216	3,011	0	3,011	5,227
وزارة المالية	3,185,165	109,675	0	109,675	3,294,840
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	1,970	225	0	225	2,195
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	69,047	6,481	0	6,481	75,528
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	17,049	1,625	0	1,625	18,674
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	1,709	330	0	330	2,039

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	64,277	1,550	0	1,550	65,827
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	11,123	15,891	0	15,891	27,014
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	2,033	0	0	0	2,033
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,572	70,150	11,900	82,050	83,622
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	5,218	1,665	0	1,665	6,883
وزارة السياحة والآثار	6,519	6,253	0	6,253	12,772
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	6,704	4,757	0	4,757	11,461
وزارة الشوون البلدية	7,915	178,200	0	178,200	186,115
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	8,785	51,030	0	51,030	59,815
وزارة الأشغال العامة والاسكان	43,936	90,808	0	90,808	134,744
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,422	0	0	0	1,422
وزارة الزراعة	46,354	22,065	0	22,065	68,419
وزارة المياه والري	2,051	45,643	0	45,643	47,694
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	11,697	40,825	2,300	43,125	54,822
وزارة البيئة	2,430	4,068	0	4,068	6,498
وزارة التربية والتعليم	853,081	75,848	0	75,848	928,929
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	81,588	34,760	0	34,760	116,348
وزارة الصحة	544,263	55,215	0	55,215	599,478
وزارة التنمية الاجتماعية	126,880	14,003	0	14,003	140,883
وزارة العمل	17,043	5,469	0	5,469	22,512
وزارة الثقافة	3,384	4,803	0	4,803	8,187
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	767	215	0	215	982
وزارة الشباب	12,563	14,930	0	14,930	27,493
وزارة النقل	3,122	53,897	0	53,897	57,019
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	1,924	1,000	0	1,000	2,924
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4,758	26,860	0	26,860	31,618
المجمـــوع	7,866,472	1,138,671	14,200	1,152,871	9,019,343

تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2015 – 2016

(بالمليون دينار)

البيان	2015		2016	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
الضرائب غير المباشرة	1965.40	7.38	2423.62	8.83
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المحلية	644.13	2.42	1112.38	4.05
خاضع بنسبة 0	325.93	1.22	264.67	0.96
خاضع بنسبة 4	23.08	0.09	22.32	0.08
خاضع بنسبة 7	3.52	0.01	3.36	0.01
خاضع بنسبة 8	22.51	0.08	33.58	0.12
معفى من الضريبة	269.09	1.01	788.45	2.87
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المستوردة	517.59	1.94	454.47	1.66
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	320.85	1.20	361.99	1.32
خاضع بنسبة 0	236.18	0.89	251.06	0.91
خاضع بنسبة 4	79.76	0.30	108.77	0.40
خاضع بنسبة 8	4.91	0.02	2.16	0.01
المعاملات التفضيلية/الاتفاقيات الخاصة	196.74	0.74	92.48	0.34
مؤجلة دفع الضريبة	59.43	0.22	68.46	0.25
المناطق التنموية	82.72	0.31	9.79	0.04
أخرى	54.59	0.20	14.23	0.05
الضريبة الخاصة على المبيعات	167.36	0.63	223.57	0.81
السلع والخدمات المستوردة	98.45	0.37	122.81	0.45
السلع والخدمات المحلية	68.91	0.26	100.77	0.37
الرسوم الجمركية	636.32	2.39	633.20	2.31
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	516.95	1.94	524.90	1.91
النسب المخفضة (متضمنة اتفاقيات تجارة)	301.48	1.13	321.37	1.17
متأخرات ضريبة المبيعات (قانون الاستثمار)	59.04	0.22	68.63	0.25
النسب المخفضة (اعفاءات ضريبة الدخل المسبقة)	9.52	0.04	9.45	0.03
المناطق التنموية	15.66	0.06	19.46	0.07
إعفاء المؤسسات العامة	42.50	0.16	4.72	0.02
شركات صناعة الأدوية	1.09	0.00	1.41	0.01
الطاقة المتجددة	15.97	0.06	22.52	0.08
أخرى	71.69	0.27	77.34	0.28

البيان	2015		2016	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
المعاملات التفضيلية / الاتفاقيات الخاصة	119.37	0.45	108.30	0.39
الاتفاقيات مع شركات الامتياز	92.59	0.35	81.31	0.30
تحت قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)	15.13	0.06	14.50	0.05
تحت قانون الاستثمار (القطاعات الاخرى)	6.00	0.02	3.48	0.01
معفاه تحت قانون المناطق التنموية (الفنادق)	4.11	0.02	7.02	0.03
قانون الاستثمار (المستشفيات)	1.54	0.01	1.99	0.01
الضرائب المباشرة	1010.80	3.79	975.08	3.55
ضريبة الدخل على الافراد	574.28	2.16	585.42	2.13
ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : أفراد	56.79	0.21	57.93	0.21
الاعزب مع دخل اقل من 12000	24.24	0.09	24.72	0.09
الاعزب مع دخل اكثر من 12000	32.55	0.12	33.20	0.12
أفراد	6.53	0.02	6.66	0.02
موظفين	26.02	0.10	26.54	0.10
ضريبة الدخل على الافراد والعائلة : عائلة	517.49	1.94	527.49	1.92
عائلة مع دخل اقل من 24000	418.76	1.57	427.14	1.56
عائلة مع دخل اكثر من 24000	98.73	0.37	100.36	0.37
أفراد	31.99	0.12	32.95	0.12
موظفين	66.74	0.25	67.41	0.25
ضريبة الدخل على الشركات	226.56	0.85	203.34	0.74
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات تضامن)	0.70	0.00	12.64	0.05
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات مساهمة)	58.80	0.22	51.70	0.19
الاعفاءات على القطاع الزراعي	98.56	0.37	98.56	0.36
اعفاءات الدخل على المستوردات (الصناعة)	68.50	0.26	40.45	0.15
الضريبة على الملكية	209.96	0.79	186.32	0.68
الناتج المحلي الإجمالي	26637.40		27444.80	

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2016- 2020

(بالألف دينار)

القسم الوظيفي	فعلي 2016	اعادة تقدير 2017	مقدر 2018	تأشيري 2019	تأشيري 2020
الخدمات العمومية العامة	1,362,838	1,477,005	1,469,611	1,521,335	1,660,217
الدفاع	1,024,922	1,140,000	1,260,000	1,312,000	1,383,000
النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,115,182	1,193,381	1,289,293	1,346,943	1,413,663
الشؤون الاقتصادية	506,062	461,946	481,376	447,488	464,616
حماية البيئة	13,185	17,090	48,891	55,093	58,382
الاسكان ومرافق المجتمع	223,733	259,381	276,288	276,706	283,312
الصحة	997,183	1,168,034	1,213,478	1,318,168	1,174,551
الشؤون الدينية والثقافية	166,830	169,955	212,936	207,168	203,387
التعليم	1,052,688	1,034,245	1,089,140	1,133,555	1,113,751
الحماية الاجتماعية	1,485,996	1,546,040	1,678,330	1,734,014	1,786,670
المجموع	7,948,617	8,467,076	9,019,343	9,352,470	9,541,549

النفقات الرأسمالية للمحافظات
للسنوات 2018-2020

(بالألف دينار)

المحافظة	مقدر 2018	تاشيري 2019	تاشيري 2020
محافظة اربد	22,981	23,967	25,733
محافظة المفرق	18,952	19,118	19,345
محافظة جرش	14,974	16,622	13,937
محافظة عجلون	15,818	18,318	18,650
محافظة العاصمة	34,464	34,539	32,536
محافظة البلقاء	16,400	17,602	18,300
محافظة الزرقاء	20,322	25,480	25,295
محافظة مادبا	13,691	21,110	21,067
محافظة الكرك	14,361	23,075	19,720
محافظة معان	19,121	20,759	19,242
محافظة الطفيلة	13,785	16,708	12,609
محافظة العقبة	15,131	14,883	14,989
المجموع	220,000,000	252,181,000	241,423,000

لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة لتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2018 بواقع 523 مليون دينار أو ما نسبته 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم تقدير اجمالي الدين العام حتى نهاية تشرين ثاني 2017 بما نسبته 95.2% من الناتج المحلي الاجمالي المقدر.

يبين الجدول التالي تطور اجمالي الدين العام خلال الفترة (2015- 2017):

(بالمليون دينار)

البيـــــان	2015	2016	2017 (تشرين ثاني)
اجمالي الدين العام	**24,876.8**	**26,092.7**	**27,218.8**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%93.4	%95.1	%95.2
اجمالي الدين العام الداخلي	**15,486.3**	**15,793.7**	**15,765.4**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%58.1	%57.5	%55.2
رصيد الدين العام الخارجي	**9,390.5**	**10,299.0**	**11,453.4**
% من الناتج المحلي الاجمالي	%35.3	%37.5	%40.1

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

في إطار سعي الحكومة لتعزيز مسيرة الاصلاح الشامل في المملكة من خلال تطبيق نهج اللامركزية الذي يهدف الى تمكين المواطنين من المشاركة الايجابية والفعالة في عملية صنع القرار التنموي من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية والمساهمة في حفظ حقوق المواطنين المدنية والسياسية مما سينعكس ايجاباً على مستوى معيشتهم وتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة لهم بشكل يضمن توزيع منافع التنمية على مختلف محافظات المملكة، ووفقاً لأحكام قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، قامت دائرة الموازنة العامة عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018 بتحديد السقف الاجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات للسنة المالية 2018 بواقع 220 مليون دينار، وحرصاً على ضمان الحيادية والعدالة في توزيع هذا السقف بين المحافظات فقد تم اعتماد آلية محددة وأسس ومعايير واضحة وشفافة تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان ونسبة الفقر ومعدل البطالة والمساحة وعدد المنشآت الاقتصادية في كل محافظة، حيث قامت دائرة الموازنة العامة وبالتعاون مع وزارة الداخلية ومشروع اصلاح وادارة المالية العامة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) بعقد ثلاث ورشات عمل توعوية وتدريبية للحكام الإداريين ومساعديهم وموظفي مديريات التنمية المحلية والمدراء التنفيذيين في المحافظات في اقاليم المملكة الثلاثة، اقليم الشمال (اربد، المفرق، جرش، عجلون) واقليم الوسط (العاصمة، البلقاء، الزرقاء، مأدبا) و اقليم الجنوب (الكرك، معان، الطفيلة، العقبة)، حيث تم خلالها شرح دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018 والذي تم اعداده من قبل دائرة الموازنة العامة بالتعاون مع مشروع اصلاح وادارة المالية العامة. كما قامت دائرة الموازنة العامة وبالتعاون مع وزارة الداخلية ومشروع اصلاح وإدارة المالية العامة بعقد اثني عشر لقاءا توعوياً مع مجالس المحافظات المنتخبة لتوضيح آلية وإجراءات اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات لعام 2018.

ووفقاً لمنهج ادماج مفاهيم حقوق الانسان عند صياغة الموازنة العامة للدولة وتحقيقاً لأهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وتنفيذا لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات افضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز

حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه، حرصت دائرة الموازنة العامة عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018 على رصد المخصصات المالية اللازمة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتعزيز حقوق المواطنين في ضوء الموارد المالية المتاحة، حيث استندت دائرة الموازنة العامة الى مجموعة من التوجهات في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 والتي من أبرزها، "الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة"، "تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وايصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط"، و "ترسيخ معايير النزاهة لإيجاد بيئة وطنية مناهضة للفساد وتعزيز القيم السلوكية والأخلاقية وبناء اطر الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتكريس انفاذ قانون النزاهة ومكافحة الفساد كأساس لمبدأ سيادة القانون."

كما تضمنت الفرضيات التي تم الاستناد اليها في اعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2018، "رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في كل من قطاع النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق والاتصالات"، و"متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الأولويات والامكانات المالية المتاحة"، و "رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المهام والالتزامات جراء دخول قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لعام 2017 حيز التنفيذ". كما حرصت دائرة الموازنة العامة على الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة والطفل من خلال ابراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2018 انسجاماً مع مفهوم الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل:

يبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 – 2020.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 – 2020

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــل / عنوانه	2016	2017	2018	2019	2020
الديوان الملكي الهاشمي	9,967	10,937	13,715	12,695	12,710
مجلس الأمة	5,053	5,313	5,485	5,338	5,408
رئاسة الوزراء	1,114	1,247	1,312	1,332	1,354
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	274	378	298	304	309
دائرة الشراء الموحد	275	328	395	403	411
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	519	552	545	556	566
ديوان المظالم	241	0	0	0	0
ديوان المحاسبة	1,824	1,865	1,950	1,983	2,013
وزارة تطوير القطاع العام	387	446	517	529	541
ديوان الخدمة المدنية	954	1,044	1,198	1,221	1,245
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	887	1,298	1,546	1,557	1,569
الخدمات الطبية الملكية	126,833	107,678	110,206	120,017	126,527
المركز الجغرافي الملكي الأردني	465	496	578	590	602
وزارة الداخلية	9,821	9,484	12,220	13,089	12,749
وزارة الداخلية / الأمن العام	37,405	40,602	43,411	44,131	46,231
وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	7,944	8,408	8,889	9,192	9,672
وزارة العدل	26,696	30,648	38,987	41,406	42,530
المجلس القضائي	0	0	45	45	45
دائرة قاضي القضاة	6,711	8,761	10,158	9,979	10,135
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	11,231	11,882	12,488	12,788	13,022
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	1,507	1,069	1,761	532	538
وزارة المالية	964,684	1,051,900	1,136,341	1,187,381	1,246,475
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	347	356	377	383	387

2020	2019	2018	2017	2016	الفصـــــــــــل
					عنوانه
7,096	7,062	7,027	6,852	1,290	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية
4,994	4,925	4,859	4,718	4,674	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة
422	416	410	380	412	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة
5,165	5,107	5,048	4,976	4,702	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
5,536	10,509	11,586	13,960	9,908	وزارة الصناعة والتجارة والتموين
732	719	719	678	443	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات
7,446	7,428	7,165	7,428	7,175	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط
2,830	2,820	2,955	2,520	2,379	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة
6,453	7,135	4,801	3,847	4,115	وزارة السياحة والآثار
2,959	2,624	3,121	1,939	1,657	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة
75,949	75,984	75,872	73,713	62,693	وزارة الشؤون البلدية
2,618	2,565	2,514	2,416	2,448	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
24,754	23,463	24,080	20,302	21,237	وزارة الأشغال العامة والاسكان
813	801	788	724	680	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية
11,951	11,748	11,522	11,370	11,376	وزارة الزراعة
688	682	675	625	628	وزارة المياه والري
1,578	1,545	1,513	1,539	1,461	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن
708	692	677	569	517	وزارة البيئة
571,304	566,105	540,970	505,139	524,779	وزارة التربية والتعليم
47,801	56,083	57,785	59,470	59,801	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
361,710	344,867	332,866	318,166	340,844	وزارة الصحة
76,487	75,913	72,960	58,141	58,470	وزارة التنمية الاجتماعية
7,525	7,290	7,231	6,417	6,222	وزارة العمل
4,410	4,434	2,796	2,604	2,616	وزارة الثقافة
470	459	450	396	387	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية
9,138	10,216	9,510	7,122	0	وزارة الشباب
26,830	24,963	26,979	16,068	16,982	وزارة النقل
221	215	210	205	208	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية
8,184	7,381	6,956	6,228	6,295	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
2,811,811	2,729,602	2,626,467	2,433,204	2,369,538	المجمـــــــــوع

والجدول التالي يبين مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 – 2020.

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 – 2020

(بالألف دينار)

الفصل	2016	2017	2018	2019	2020
الديوان الملكي الهاشمي	419	444	467	477	487
مجلس الأمة	1,713	1,931	2,027	1,942	1,971
رئاسة الوزراء	624	673	712	728	741
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	223	211	245	251	256
دائرة الشراء الموحد	204	300	366	373	380
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	414	414	438	439	448
ديوان المظالم	173	0	0	0	0
ديوان المحاسبة	1,797	1,825	1,856	1,891	1,922
وزارة تطوير القطاع العام	359	417	473	482	492
ديوان الخدمة المدنية	819	976	1,076	1,108	1,127
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	389	403	444	452	459
المركز الجغرافي الملكي الأردني	376	416	470	483	492
وزارة الداخلية	3,872	3,869	3,956	4,101	4,180
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	3,053	3,676	3,829	3,903	3,980
وزارة العدل	15,675	16,523	20,739	21,668	22,090
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	9,475	10,462	10,580	10,729	10,993
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	263	255	289	294	300
وزارة المالية	2,106	2,224	2,510	2,549	2,603
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	261	262	260	270	274
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,063	1,118	1,211	1,286	1,315
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,419	4,258	4,082	4,202	4,259
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	281	268	273	280	284

الفصل	2016	2017	2018	2019	2020
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	3,997	4,264	4,343	4,476	4,530
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	2,019	2,028	2,256	2,312	2,361
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	389	409	441	452	462
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	568	547	601	610	623
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	2,274	2,316	2,581	2,655	2,711
وزارة السياحة والآثار	512	517	589	592	605
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	574	622	707	746	762
وزارة الشؤون البلدية	1,760	1,861	1,590	1,635	1,664
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	1,210	1,182	1,087	1,093	1,114
وزارة الأشغال العامة والاسكان	12,816	6,581	6,698	7,011	7,160
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	529	561	637	650	662
وزارة الزراعة	12,116	10,600	9,814	10,124	10,336
وزارة المياه والري	392	450	509	513	524
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,222	1,517	1,260	1,275	1,300
وزارة البيئة	421	418	522	527	538
وزارة التربية والتعليم	450,415	453,847	463,297	469,448	479,647
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1,202	1,069	1,215	1,253	1,278
وزارة الصحة	120,900	125,019	129,786	132,039	134,650
وزارة التنمية الاجتماعية	8,272	8,551	9,036	9,202	9,387
وزارة العمل	1,073	1,133	1,229	1,246	1,273
وزارة الثقافة	668	695	788	800	817
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	301	320	369	375	383
وزارة الشباب	0	3,600	3,542	3,625	3,703
وزارة النقل	456	499	563	577	588
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	167	167	176	180	183
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	715	670	726	756	778
المجموع	672,946	680,368	700,665	712,080	727,092

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، (اي التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات)، فيبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2016- 2020.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2016 -2020

(بالألف دينار)

الفصـــــــــــــل	2016	2017	2018	2019	2020
عنوانه					
وزارة العدل	5	15	20	20	10
وزارة المالية	48,393	50,391	52,694	54,679	56,743
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	2,284	2,760	2,200	2,245	2,290
وزارة الأشغال العامة والاسكان	26,699	23,552	32,851	31,169	33,825
وزارة التربية والتعليم	898,372	865,424	927,607	970,971	978,700
وزارة الصحة	202,330	201,322	206,990	213,444	223,393
وزارة التنمية الاجتماعية	69,323	71,179	80,522	82,334	82,525
وزارة العمل	250	300	300	300	300
وزارة الشباب	0	11,214	14,978	16,502	14,387
المجمـــــــــوع	1,247,656	1,226,157	1,318,162	1,371,664	1,392,173

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فلأجله تبني المستشفيات وتشق الطرق وترفع الجسور وتنشئ المدارس. وحتى تتمكن الدولة من الاستمرار في خدمة المواطن، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة وان يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة. وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثّر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصور في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ان دليل المواطن للموازنة العامة يهدف الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2018 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
الصحة		115715
	مشروع المدينة الطبية الجديدة	20000
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم	14000
	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	12000
	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	9000
	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	8000
	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	5000
	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	4000
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة العاصمة	3900
	مركز معالجة الاورام بالاشعة	3750
	انشاء المراكز الصحية في محافظة المفرق	2000
	انشاء المراكز الصحية في محافظة اربد	1900
	انشاء المراكز الصحية في محافظة مادبا	1800
	صيانة وتحديث وتطوير المراكز الصحية في محافظة معان	1650
	انشاء سكن تلاميذ مجمع الأميرة عائشة	1500
	مركز العلاج بالاشعة	1500
	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري / جامعة الحسين بن طلال	1450
	انشاء المراكز الصحية في محافظة العاصمة	1350
	صيانة وتحديث المستشفيات	1280
	تحديث وتطوير الابنية	1000
	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري / عنيزة	1000
	انشاء المراكز الصحية في محافظة العقبة	1000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	توسعة مستشفى الكرك	1000
التعليم		135313
	تطوير الجامعات الرسمية	16290
	أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين	12000
	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
	الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية	5000
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الطفيلة	4600
	انشاء أبنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	4180
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة المفرق	3070
	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	3050
	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	3000
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة اربد	2866
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العاصمة	2550
	برامج مكافحة التطرف	2500
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العقبة	2355
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة معان	2165
	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	2090
	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	2062
	البنية التحتية للجامعات	2000
	دعم مشاريع مؤسسة التدريب المهني	1995
	صيانة واصلاحات مدارس التعليم الثانوي في محافظة العاصمة	1937
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة عجلون	1850
	صيانة واصلاحات مدارس التعليم الاساسي في محافظة العاصمة	1814
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة جرش	1800

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	بناء 25 مدرسة اساسية	1750
	انشاء مدارس للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	1700
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة العاصمة	1690
	تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	1620
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الزرقاء	1550
	انشاء مباني لمديريات التربية والتعليم في محافظة المفرق	1500
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة البلقاء	1452
	نظام الحماية الالكترونية وأجهزة الاتصالات	1400
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الكرك	1225
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة الكرك	1155
	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	1100
	اضافات غرف صفية للتعليم الأساسي في محافظة اربد	1077
	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	1000
	البرنامج الوطني لتدريب طلاب المدارس	1000
	اضافات غرف صفية للتعليم الثانوي في محافظة البلقاء	1000
	انشاء مدارس للتعليم الثانوي في محافظة الكرك	1000
الطرق		143143
	الطريق الصحراوي	33500
	الاستملاكات	20000
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة معان	4238
	انشاء وتحسين الطرق القروية والزراعية في محافظة الكرك	4100
	صيانة الطرق الزراعية في محافظة البلقاء	4073
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في	3775

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	محافظة الطفيلة	
	صيانة الطرق الثانوية والقروية في محافظة العاصمة	3688
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة الزرقاء	3240
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة اربد	3234
	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	3135
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة مادبا	3127
	السلامة المرورية على الطرق في محافظة العاصمة	2985
	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	2800
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة العقبة	2445
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة المفرق	2300
	تحسين الطرق الزراعية في محافظة عجلون	2152
	طريق السلط الدائري / المرحلة الثانية	2000
	طريق اربد الدائري / المرحلة الثانية	2000
	طريق اربد الدائري	2000
	انشاء واعادة انشاء طرق زراعية / محافظة جرش	2000
	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	2000
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة الزرقاء	1800
	انشاء الطرق الزراعية في محافظة عجلون	1404
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة جرش	1400
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة المفرق	1400
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة عجلون	1085
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة العاصمة	1055
	طريق كثربا - الاغوار	1000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	1000
	تنفيذ جسر شومر / الزرقاء	1000
	انارة شوارع قرى محافظة العقبة بالطاقة الشمسية / محافظة العقبة	1000
	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	1000
	السلامة المرورية على الطرق	1000
	اعادة تأهيل الجسور الواقعة على طريق سويمة/الزارة/غور حديثة	1000
الزراعة		21955
	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	3802
	مشروع ادارة برنامج المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي	1075
	صندوق المخاطر الزراعية	1000
المياه		88768
	ناقل البحرين	8000
	سد الفيدان	4400
	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	3900
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة الزرقاء	3650
	توسعة شبكات الصرف الصحي في مناطق متفرقة من العاصمة / محافظة العاصمة	3500
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة المفرق	3362
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة جرش	3050
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة عجلون	3000
	سد الزرقاء ماعين	3000
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة معان	2870
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة البلقاء	2700
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة اربد	2600
	جر مياه الديسي	2500

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	2500
	تأهيل المآخذ الرئيسية و محطات ضخ مشروع ري تمديد(18كم)	2500
	مشاريع ري وادي عربة	2500
	سد كفرنجة	2100
	انشاء خطوط الصرف الصحي لعطاء تقاطع شفا العامرية وعطاء السلط الدائري	2000
	اعادة تأهيل مشروع ري حسبان الكفرين/المرحلة الثانية	1875
	سد رحمة	1540
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة العاصمة	1500
	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	1500
	سد وادي مدين	1500
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة الزرقاء	1350
	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	1350
	حفر ابار انتاجية	1200
	دعم وتمكين المجتمع المحلي	1100
	صرف صحي الضليل/الحلابات/الخالدية/تبريد المفاعل النووي	1000
	مشروع الشيدية الحسا	1000
	انشاء شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة مادبا بما فيها ذيبان / تبريد المفاعل النووي	1000
	انشاء شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة البلقاء بما فيها منطقة المغاريب/تبريد المفاعل النووي	1000
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة الطفيلة	1000
	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	1000
الطاقة		51780
	منشآت لتخزين المشتقات النفطية	26230
	محطة الطاقة النووية الأردنية	5000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	3600
	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	3000
	توسعة مشروع توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية في الأزرق	1500
	تنفيذ خط الغاز الطبيعي/معبر الشيخ حسين	1500
	مشروع تعزيز القدرات المؤسسية	1175
	سخانات شمسية للمنازل / منحة أوروبية	1000
	بناء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء لمسارع ضوء السنكروترون بحجم (6) ميغاواط / منحة أوروبية	1000
التنمية الإجتماعية		20777
	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	2750
	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	1625
	المجلس الاعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	1350
	مسح نفقات و دخل الاسرة	1000
	صندوق دعم الجمعيات	1000
الإتصالات		27110
	ربط شبكة الألياف الضوئية	13523
	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	2700
	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	2375
	اعادة هندسة الاجراءات وتطوير خدمات الكترونية	1700
	مشروع البطاقة الذكية	1000
النقل		53897
	حافلات التردد السريع BRT / الربط بين عمان والزرقاء سابقا	19700
	تحديث نظام تفتيش حقائب مستودع الطائرات	7000
	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	6761
	تطوير البنية التحتية للنقل العام / هيئة تنظيم النقل البري	4172

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة	4000
	إعادة هيكلة رأسمال الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1975
	مركز الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي	1922
	إعادة تأهيل المدرج الشمالي / مطار الملكة علياء الدولي	1225
	اعادة تأهيل المدرج والممرات الجانبية والمرافق في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	1100
الأمن و الدفاع		112712
	تحديث الأنظمة والمعدات والآليات / وزارة الدفاع	18000
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم / الدفاع المدني	15690
	الدفاع الالكتروني(Cyber Defence)	15000
	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	7400
	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	7300
	تطوير و تحديث الابنية / قوات الدرك	6000
	تطوير وتحديث الأبنية / الامن العام	5800
	تطوير و تحديث الاليات / قوات الدرك	5500
	الاكاديمية العسكرية	5000
	تحديث اللوازم والمعدات / الامن العام	5000
	الأجهزة واللوازم ومعدات التدريب / قوات الدرك	4500
	تطوير وتحديث الأبنية / الدفاع المدني	4110
	مساهمة قوات الدرك في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الدفاع المدني في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	مساهمة الامن العام في رأسمال صندوق الائتمان العسكري	2000
	تحديث وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعدات / قوات الدرك	2000

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1500
	إنشاء القيادة العامة	1000
	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح	1000
	صفارات الإنذار واحتياجات مطار الملك حسين الدولي	1000
السياحة		14690
	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	3000
	تأهيل وتطوير المواقع السياحية في محافظة إربد	1540
	مشروع ادارة برنامج تطوير القطاع السياحي	1195
	الاستملاكات	1000
الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام		61553
	محطة الاعلام العام المستقلة	20000
	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10500
	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	3500
	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1500
	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1100
	استعداد اتحاد كرة القدم للمشاركة في البطولات الدولية	1000
	مشاريع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية في محافظة معان	1000
	انشاء نادي المعلمين / محافظة جرش	1000
المناطق التنموية و الاستثمار		18861
	مشروع توسعة الصوامع	9000
	الدعم الفني لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص	2000
	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	2000
	دعم مشاريع هيئة الاستثمار	1433
الإدارة العامة		53717
	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	9900

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	8000
	مشروع استملاكات	3011
	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	2500
	تعزيز القدرات المؤسسية	2500
	البرنامج الوطني لانشاء المباني الحكومية	2030
	مشروع الخدمات المساندة والبنية التحتية	1600
	تطوير وتحديث تكنولوجيا المعلومات (التحول الالكتروني)	1550
	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS -	1500
	انشاء جمرك عمان / الماضونة	1431
	تجهيز الموقع الاحتياطي	1050
	مبنى لمحافظة المفرق وقاعة اجتماعات / محافظة المفرق	1000
	فتح بعثات دبلوماسية	1000
	مشروع تطوير وادامة خدمات الوزارة	1000
العدل والقضاء		10517
	انشاء مبنى المعهد القضائي الأردني وتجهيزه	3000
	مشروع ادارة برنامج المراكز الادارية	1750
	انشاء مبنى قصر عدل معان وتجهيزه	1500
التنمية المحلية		208400
	تنمية وتطوير البلديات	170000
	مشروع تعزيز الانتاجية	15000
	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	10000
	استراتيجية ادارة النفايات الصلبة / المحطات التحويلية	5000
	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	5000
البيئة		4178
	الشرطة البيئية	800
	مضخات الري العاملة بالطاقة الشمسية	600

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2018
الاسكان		4785
	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	3500
	مشروع ادارة برنامج الأبنية	1285
أخرى		5000
	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	5000

المخاطر المحتملة التي قد تواجه الموازنة العامة في المدى المتوسط

تواجه الموازنة العامة عددا من المخاطر المحتملة خلال المدى المتوسط (2018-2020)، ويمكن إيجاز أبرز هذه المخاطر على النحو التالي :

- ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي والذي يحمل في طياته آثارا سلبية على التصنيف الائتماني للأردن خاصة في ضوء الحاجة المستمرة إلى الاقتراض لسد فجوة التمويل، وانعكاس ذلك سلبياً على الجهود التي تقوم بها الحكومة لتحسين البيئة الجاذبة للاستثمارت.
- استمرار تدهور الظروف الإقليمية الامر يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي والمالية العامة.
- تراجع حجم المنح التي يتلقاها الأردن الامر الذي يخلق ضغوطا اضافية على المالية العامة ويؤثر سلبا على خطط خفض الدين العام الى المستويات المستهدفة وفقا لبرنامج الاصلاح المالي والهيكلي.
- استمرار اعتماد المملكة بشكل كبير على مصادر الطاقة المستوردة بما يجعلها عرضة بشكل واضح للتقلبات العالمية في اسعار الطاقة، وعودة الاسعار العالمية للنفط للارتفاع وارتفاع سعر صرف الدولار بشكل حاد بما يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة المستوردات من النفط وتزايد عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- التراجع عن معالجة الاختلالات والتشوهات في المالية العامة والمتعلقة بالاعفاءات الضريبية ، اوالتشوهات في القطاعات الاقتصادية الهامة الامر الذي يفضي الى ارتفاع الاحتياجات التمويلية المالية المرتفعة أصلا وارتفاع مستوى الدين العام.
- عدم التزام الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الانشطة والمشاريع الرأسمالية المرتبطة ببرامج المنح الخارجية، الامر الذي ينعكس سلباً على حجم المنح الواردة للخزينة.

عزيزنا المواطن:

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo، وبامكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضاً ارسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118

هاتف: 5666065 6 962
فرعي: 123

الفاكس: 5666063 6 962

أو على البريد الالكتروني
gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo